صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الإصدار الرابع من

تقرير نافذة على طريق الإصلاح:

إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2022

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "نافذة على طريق الإصلاح" كتقرير متخصص يتطرق بشكل مفصل وتحليلي لأحد محاور برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في الدول العربية بما يسمح بعرض تجارب تلك الدول في هذا المجال، وماهية السياسات والإجراءات التي يجري تنفيذها، والتحديات القائمة، والدروس المستفادة من واقع برامج الإصلاح المثيلة المنفذة عالمياً.

يستهدف التقرير مساندة جهود الدول الأعضاء في تطبيق حزم سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المختلفة التي يجري تطبيقها في مجالات بعينها من بينها إصلاحات نظم الخدمة المدنية، وصناديق التقاعد، وأسواق العمل والمنتجات، وتعزيز التنافسية، واستهداف ذوي الدخل المحدود. يأمل صندوق النقد العربي في أن يمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة دوله الأعضاء بهدف المساهمة في عملية صنع السياسات ودعم مسيرة البلدان العربية باتجاه تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

تقديم 2

1. **مقدمة** 6
2. **أهمية إصلاحات نظم الدعم السلعي: السياق العالمي** 6
3. **دوافع إصلاح نظم الدعم السلعي في الدول العربية** 10
4. **تجارب إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية** 13

مملكة البحرين 13

خلفية ومبررات الإصلاح 13

سياسات وآليات الإصلاح المتبعة 14

عناصر برامج الإصلاح 14

آليات الاستهداف 15

التقييم والمتابعة 15

إجراءات دعم شبكات الأمان الاجتماعي 15

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني برامج الإصلاح 16

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 17

السلع المدعمة والآليات المستخدمة حالياً لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي 17

الأطر المؤسسية لنظم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية 19

توزيـع الدعم 20

إصلاحات الدعم الحكومي 24

المملكة العربية السعودية 25

خلفية ومبررات الإصلاح 25

سياسات وآليات الإصلاح المتبعة 25

إجراءات دعم شبكات الأمان الاجتماعي 26

تحسين آليات الاستهداف 27

التقييم والمتابعة 27

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني برامج الإصلاح 27

جمهورية مصر العربية 28

خلفية ومبررات الإصلاح 28

عناصر برامج الإصلاح 29

سياسات وآليات الإصلاح المتبعة 30

إجراءات دعم شبكات الأمان الاجتماعي 31

التقييم والمتابعة وتحسين آليات الاستهداف 32

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني برامج الإصلاح 33

المملكة المغربية 35
السلع المدعمة والآليات المستخدمة لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي 35
الأطر المؤسسية للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية: تدبير وتنفيذ سياسة الدعم 36
مبررات إصلاحات الدعم وأبرز المراحل التي مر بها 37
إصلاحات الدعم الحكومي: مراحل الإصلاح، آفاق الإصلاح، والخطوات المستقبلية 38
أهم التدابير التي اتخذت لتخفيف أثر إصلاح الدعم 39
تأثر الإصلاحات بجائحة كوفيد-19 39
5. **الخلاصة والانعكاسات على صعيد السياسات** 40
المراجع 44

فريق الإعداد

د. هبة عبد المنعم د. المصطفى بنتور د. محمد اسماعيل

قائمة الأشكال	رقم الصفحة
شكل (1): نسبة الانفاق على نظم الدعم والتحويلات إلى إجمالي الإنفاق العام على مستوى العالم (%).	7
شكل (2): الأهمية النسبية لكل من الإنفاق الجاري والرأسمالي في هيكل الموازنة العربية المُجمعة (%).	11
شكل (3): الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%).	11
شكل (4): نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وفق مستهدفات برنامج التوازن المالي في البحرين (2018-2024).	14
شكل (5): قيمة الدعم الحكومي ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (2015-2022).	16
شكل (6): توزيع دعم منتجات الطاقة والسلع الغذائية في الجزائر (2020).	18
شكل (7): حصة دعم السلع الغذائية ومنتجات الطاقة حسب الشرائح الاجتماعية في الجزائر عام 2020.	21
شكل (8): توزيع إجمالي دعم الطاقة: المشتقات النفطية (الديزل، البنزين، غاز البترول المميع/المسال)، غاز الطبخ (غاز الميثان وغاز البوتان) والكهرباء، حسب الشرائح الاجتماعية في الجزائر عام 2020.	22
شكل (9): توزيع دعم السلع الغذائية: الحبوب ومشتقاتها، زيت الطعام والحليب، حسب الشرائح الاجتماعية في الجزائر (2020).	23
شكل (10): الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في السعودية (2010-2021).	28
شكل (11): نسبة عجز الموازنة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر.	33
شكل (12): هيكل الإنفاق على بنود الدعم في الموازنة المصرية.	34
شكل (13): تغير الأهمية النسبية للإنفاق على دعم الوقود في مصر ما بين موازنتي العام المالي 2011-2012 و2017-2018 في مصر (%).	35
شكل (14): نسبة دعم انتاج واستهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية (2015 و2020) (%).	41
شكل (15): تطور نسبة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توجهت إلى إصلاح نظم الدعم السلعي (2012 -2020) (%).	42

قائمة الجداول	رقم الصفحة
جدول (1): نطاق وأشكال دعم السلع الاستهلاكية في الجزائر (سنة 2020).	17
جدول (2): آليات تنفيذ سياسات الدعم في الجزائر.	19
جدول (3): الجهات المكلفة بوضع وتنفيذ سياسات الدعم وآليات التنسيق فيما بينها.	20
جدول (4): توزيع الدعم على السكان حسب مجموعات الدخل في عام 2020 (مليون دينار).	21
جدول (5) : مضاعف استفادة الشريحة الأعلى نسبة إلى الشرائح الاجتماعية الأخرى.	22
جدول (6): مبررات إصلاحات الدعم وأهم التدابير المتخذة في الجزائر.	24
جدول (7): أهم التدابير ومراحل الإصلاح في المغرب.	38

1. مقدمة

تواجه إدارة السياسة المالية في العديد من دول العالم تحدياتٍ كبيرةٍ في ظل حاجة الحكومات إلى تبني تدابير من شأنها تحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية بهدف توسيع الحيز المالي المُتاح للتوسع في الإنفاق الداعم للنمو والتشغيل، وكذلك مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية المتوالية التي يشهدها العالم خاصة في الآونة الأخيرة.

في هذا الإطار، تبدو أهمية إصلاح نظم الدعم السلعي التي واجهت الكثير من الانتقادات خلال العقود الماضية لاسيما فيما يتعلق ببرامج الدعم المُعمم نتيجة ارتفاع كلفة هذه البرامج، وافتقارها لآليات دقيقة للاستهداف تكفل وصول الدعم إلى مستحقيه، فتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تشير في هذا الصدد على سبيل المثال إلى أن قرابة 90 في المائة من دعم الجازولين تذهب إلى شريحة أغنى 20 في المائة من السكان. يأتي ذلك في الوقت الذي تشير فيه الإحصاءات الدولية إلى ارتفاع كلفة برامج الدعم السلعي على مستوى العالم إلى نحو 18 تريليون دولار سنوياً في عام 2021 من بينها 640 مليار دولار كلفة برامج دعم الوقود الأحفوري، وهو ما يتطلب المزيد من التركيز من قبل الحكومات على تكثيف وتيرة إصلاحات نظم الدعم السلعي، والتحول في المقابل إلى شبكات الأمان الاجتماعي كبديل أكثر كفاءة لتلك النظم خاصة في ظل توجه الحكومات مؤخراً إلى تبني آليات دقيقة لاستهداف المستحقين للدعم ومن الاستفادة من نظم الدعم النقدي المشروط في تحسين مستوى الأحوال المعيشية للفئات المستحقة، وربط الدعم النقدي بالنفاذ إلى التعليم والصحة والتدريب وفرص العمل بما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء ما سبق، يتناول هذا الإصدار من تقرير نافذة على طريق الإصلاح بعض التجارب العربية المختارة على صعيد إصلاح نظم الدعم السلعي في عدد من الدول المصدرة للنفط والمستوردة له، بما يشمل كل من البحرين، والجزائر، والسعودية، ومصر، والمغرب، استناداً إلى استبيان أعده الصندوق في هذا الصدد وتم استيفائه من قبل المختصين في وزارات المالية، وكذلك إلى المصادر الرسمية ذات الصلة في هذه الدول.

في هذا الإطار، يهتم هذا التقرير بالوقوف على عناصر تجارب إصلاح نظم الدعم السلعي، والسياسات والآليات المتبناة في هذا الصدد، والجهود الموازية التي تم اللجوء إليها لتعزيز وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين آليات الاستهداف، وكذلك الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني هذه الإصلاحات على الموازنة العامة للدولة بهدف استخلاص العديد من الدروس المستفادة في هذا الصدد.

تحقيقاً لهذا الهدف يتكون التقرير من أربعة أجزاء أساسية إضافة إلى المقدمة، حيث يتطرق القسم الأول إلى أهمية إصلاحات نظم الدعم السلعي وفق السياق العالمي، فيما يتطرق الجزء الثاني من التقرير إلى مبررات إصلاح نظم الدعم السلعي في الدول العربية، ويتناول الجزء الثالث تجارب الدول العربية المشار إليها، وينتهي التقرير في الجزء الرابع بالخلاصة وأبرز الدروس المستفادة والانعكاسات على صعيد السياسات.

2. أهمية إصلاحات نظم الدعم السلعي: السياق العالمي

منذ عقود تتبنى دول العالم المتقدم أو النامي على حد سواء نظم وبرامج الدعم السلعي التي تهدف إلى توجيه الدعم لبعض الأولويات / الفئات المجتمعية، وتخصص لذلك مخصصات مالية لا يستهان بها لتحقيق أهداف هذه البرامج. تتسع منظومة الدعم السلعي لتشمل أشكال كثيرة من الدعم من أهمها دعم الطاقة، ودعم السلع الغذائية، ودعم المزارعين والمصدرين، وغيرها من أشكال وبنود الدعم الأخرى لتخفيف العبء الاقتصادي على كاهل المستهلكين وفي بعض الحالات المنتجين كذلك، كما يتسع نطاق نظم الدعم ليشمل في بعض الدول كذلك بعض الخدمات بهدف تخفيف الأعباء الاقتصادية على بعض الفئات المستهدفة.

وقد شهد العالم خلال العقود الماضية زيادةً كبيرةً في مستويات الإنفاق على نظم الدعم التي ارتفعت في المتوسط وبحسب أحدث بيانات متاحة بنحو 0.50 نقطة مئوياً سنوياً خلال الفترة (2002-2019) لتسجل نحو 41 في المائة من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط خلال تلك الفترة على مستوى دول العالم. اتخذت مستويات الإنفاق على نظم الدعم زيادةً ملموسةً على وجه الخصوص في أعقاب الأزمة المالية العالمية حيث ارتفعت من 37.7

في المائة من إجمالي متوسط الإنفاق العام على مستوى العالم في عام 2006، إلى ما يقرب من 43 في المائة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2008 في ظل حاجة الحكومات إلى زيادة مستويات الإنفاق على نظم الدعم والتحويلات لمواجهة التداعيات الناتجة عن الأزمة في بعض الدول. وفي حين تراجعت مستويات الانفاق على نظم الدعم والتحويلات الاجتماعية في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ظل محاولات دول العالم إلى تبني برامج الانضباط المالي، إلا أنها عاودت الارتفاع بداية من عام 2016 لتسجل أعلى مستوى لها في عام 2019، شكل رقم (1). كما واصلت كذلك مستويات الإنفاق على نظم الدعم والتحويلات ارتفاعها وبشكل ملموس خلال عام 2020 بفعل التدابير العديدة التي تم تبنيها لدعم التعافي الاقتصادي والتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 [1].

تتأثر وتيرة الإنفاق على برامج الدعم السلعي ارتفاعاً وانخفاضاً بالعديد من العوامل من بينها اتجاهات تطور أسعار السلع الأساسية، وبتوجهات السياسة المالية ومدى مواكبتها للدورة الاقتصادية، وبالعوامل ذات الصلة بالاقتصاد السياسي، وبعض العوامل المتباينة من دولة إلى أخرى، كما تعكس كذلك في بعض الأحيان الصعوبات التي تواجه العديد من الدول على صعيد إصلاح نظم الدعم السلعي.

وقد نتج عن الارتفاع للإنفاق على الدعم السلعي تزايد مستوى الضغوط على المالية العامة وارتفاع مستويات عجوزات الموازنات العامة للعديد من الدول وتزايد حاجتها للاقتراض. ومثّلت حاجة الحكومات لتخصيص موازنات لبرامج الدعم وتمويل حزم التعافي من جائحة كوفيد-19 أحد العوامل التي أدت إلى تصاعد مستويات المديونية العالمية لتصل إلى نحو 303 تريليون دولار بنهاية عام 2021 تمثل نحو 351 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحسب أحدث البيانات[2].

شكل (1). نسبة الانفاق على نظم الدعم والتحويلات إلى إجمالي الانفاق العام على مستوى العالم (%)

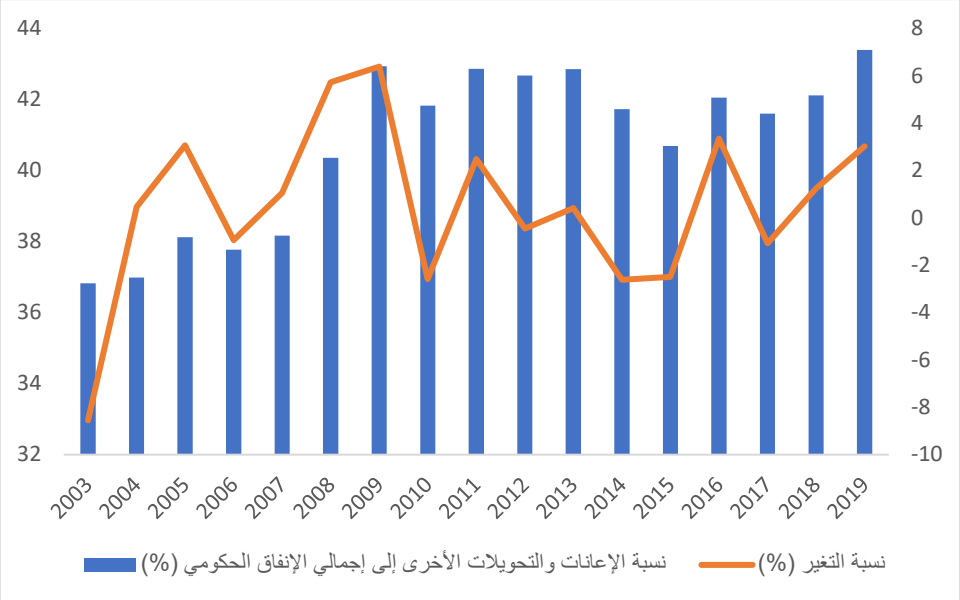

World Bank, (2022). "World Development Indicators Database".

[1] World Bank, (2022). "World Development Indicators Database", Visited at: 18-02-2022.
[2] IIF, (2021). "Global Debt Monitor", Q4.

وفي حين تتعدد البنود المشمولة في إطار نظم الدعم السلعي في الكثير من دول العالم، إلا أن أهمها من حيث الكلفة يتمثل في نظم دعم الوقود. وقد بدأت الدعوات تتصاعد عالمياً لإصلاح نظم الدعم السلعي خاصة دعم الوقود في أعقاب إقرار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1992، وما أسفرت عنه من التزامات لدول العالم بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، حيث تعتبر نظم دعم الوقود أبرز مسببات انخفاض أسعاره إلى ما دون الكلفة الاقتصادية والبيئية له ومن ثم ارتفاع مستويات استهلاكه وتزايد الانبعاثات الكربونية.

بناءً عليه، قطعت حكومات 83 دولة التزامات بخفض انبعاثات الكربون إلى الحد المطلوب في عام 2050، والصين في عام 2060 بما يمثل نحو 74.2 في المائة من إجمالي الانبعاثات الكربونية العالمية([3]). على الرغم من ذلك، لا يزال العالم بعيداً حتى الآن عن تحقيق هدف الحياد الكربوني المنشود، وهو ما يستدعي تكثيف الجهود في هذا الإطار[(4)].

علاوة على ما سبق، تشير العديد من الدلائل الدولية إلى أن تلك النظم تتسم بعدم الكفاءة، كما تعمل على تشويه آلية توزيع الموارد الاقتصادية، ويتوجه الجزء الأكبر منها إلى غير المستحقين، وتؤدي إلى عدم الكفاءة في إنتاج واستهلاك الطاقة، وتوجه جانب كبير من الاستثمارات إلى إنتاج الوقود الأحفوري على حساب قطاعات إنتاج الطاقة المتجددة والقطاعات كثيفة التشغيل. بناءً على ما سبق، ركزت العديد من الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على إصلاح نظم دعم الوقود كأبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تم التركيز عليها خلال العقدين الماضيين.

فعلى سبيل المثال، تركز دول مجموعة العشرين منذ عام 2009 على تبني إصلاحات لترشيد وإلغاء "الإعانات غير الفعالة للوقود الأحفوري التي تشجع على هدر الاستهلاك "على المدى المتوسط، مع ضمان التحول نحو نظم الدعم المستهدف للفئات الأشد فقراً، وهو الأمر الذي تحرص القمم المتعاقبة للمجموعة ومن بينها إعلان قادة الرياض الصادر في 22 نوفمبر 2020 على التأكيد عليه. تأتي أهمية هذه التعهدات في ضوء كون دول مجموعة العشرين تنتج ثلاثة أرباع إجمالي إمدادات الطاقة العالمية، وهي أيضاً مسؤولةً عن 81 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري السنوية في العالم. ومع ذلك، بقيت مستويات دعم الطاقة لمجموعة العشرين مستقرةً تقريباً عند نفس مستوياتها الأسمية المسجلة قرابة عقد من الزمن، حيث بلغت 159.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 161.8 مليار دولار أمريكي في عام 2010 [(5)].

مؤخراً وفي أعقاب جائحة كوفيد-19 تزايدت المطالبات بإصلاح كافة أشكال نظم الدعم السلعي لا سيما ذلك المضر بالبيئة، وتوفير موارد مالية يمكن توجيهها لدعم التعافي الاقتصادي، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي التي ظهرت كبديل قوي وأكثر كفاءة لدعم الفئات الهشة، وترشيد مستويات الإنفاق العام خاصة في ظل التقديرات التي تشير إلى ارتفاع كلفة تلك البرامج إلى نحو 18 تريليون دولار سنوياً في عام 2021 من بينها 640 مليار دولار كلفة برامج دعم الوقود الأحفوري[(6)].

في هذا السياق، اقترح صندوق النقد الدولي تبني "آلية الحد الأدنى لتسعير الكربون" أو ما يُعرف بـ [International Carbon Price Floor (ICPF)]، بحيث تكون مكملةً لاتفاق باريس للحد من الاحتباس العالمي إلى ما يتراوح بين إلى 1.5 و2 درجة مئوية ومن ثم خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار الربع

[3] Net Zero Tracker, (2022). Visited on: 18-02-2022, Available at: https://www.climatewatchdata.org/net-zero-tracker

[4] الأمم المتحدة، (2020). " الأمين العام يشدد على الحاجة إلى التعجيل أكثر في تحقيق الحياد الكربوني"، نوفمبر.

[5] G20, Italian Presidency, (2020. “Update On Recent Progress in Reform of Inefficient Fossil-Fuel Subsidies That Encourage Wasteful Consumption 2021”, July.

[6] Business for Nature, (2022). “Global destruction of nature being subsidized by $1.8 trillion annually”, Feb.

إلى النصف خلال العقد الحالي لتحقيق هدف الحياد الكربوني. ووفق هذه الآلية فإن إحراز تقدم كافٍ في هذا الصدد يستلزم تبني إصلاحات لنظم تسعير الوقود الأحفوري تقوم على عنصرين أثنين وهما[7]:

(1) تبني هذه الآلية من قبل الدول المسؤولة عن القدر الأكبر من الانبعاثات الحرارية ممثلة في كل من الصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، التي ستكون مسؤولة عن نحو ثلثي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوقعة في عام 2030 (إذا لم تتخذ إجراءات جديدة لتخفيفها). وبإضافة كل بلدان مجموعة العشرين تصل هذه النسبة إلى 85 في المائة من إجمالي الانبعاثات، وبحيث يمكن التوسع في النظام بالتدريج ليشمل بلدانا أخرى.

(2) وضع حد أدنى لتسعير الكربون يتناسب مع المستوى التنموي في كل دولة ومسؤولياتها عن مستويات الانبعاثات الحرارية ويكفل في الوقت ذاته تحقيق هدف خفض الانبعاثات الحرارية بالقدر المطلوب حتى عام 2030. في هذا الإطار، من المقترح تعزيز تعهدات اتفاق باريس للمُناخ بحد أدنى سعري للكربون من ثلاثة مستويات لستة مشاركين فقط بما يشمل: كندا والصين والاتحاد الأوروبي والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يبلغ 75 دولاراً، و50 دولاراً، و25 دولاراً للأسواق الصاعدة المتقدمة، وذات الدخل المرتفع، والمنخفض، على الترتيب؛ ويمكن أن يساعد ذلك بالإضافة إلى السياسات الجارية، على تحقيق خفض في الانبعاثات العالمية بنسبة 23 في المائة مقارنة بالمستوى المستهدف بحلول عام 2030. وهذا القدر يكفي للوصول بالانبعاثات إلى مستوى يتيح إبقاء الاحتباس الحراري العالمي أقل من درجتين مئويتين. يُشار في هذا الصدد، إلى أن أنظمة تسعير الكربون آخذة في الانتشار، حيث تم تنفيذ أكثر من 60 نظاماً على مستوى العالم، بما في ذلك مبادرات أساسية أطلقتها الصين وألمانيا هذا العام[8]

بالطبع يستلزم التوجه نحو إصلاح نظم دعم الوقود المزيد من الاستثمارات في مجال إنتاج الطاقة المتجددة وذلك حتى تؤتي تلك الإصلاحات ثمارها، ولا تؤدي إلى ارتفاعات في مصادر الطاقة الأخرى الأكثر تلويثاً للبيئة وعلى رأسها الفحم، مع توجه المستهلكين نحو المزيد من استخدامه كوقود للطاقة. كما لابد وأن تصاحبها كذلك تدابير لتبني نظم الدعم القائم على آليات الاستهداف الدقيق للمستحقين للدعم والتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي للتخفيف من أثر الارتفاعات السعرية التي تصاحب هذا النوع من الإصلاحات على المستهلكين وتدابير لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

من جانب آخر، تعتبر كذلك نظم دعم الغذاء من أبرز نظم الدعم السلعي المطبقة لاسيما في الدول النامية والدول منخفضة الدخل في إطار العقد الاجتماعي المتبنى لعقود طويلة في هذه الدول وبحيث يتم بموجبها خفض أسعار بعض السلع الأساسية إلى ما دون سعر السوق في شكل إعانات توجه إلى المستهلكين من الفئات الفقيرة لضمان حصولها على الحد الأدنى من التغذية اللازمة للوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وتحسين القوة الشرائية لهذه الفئات لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعدد من الأهداف الأخرى[9].

لهذه البرامج العديد من الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، في ظل تأثيراتها الواسعة على مستويات الاستهلاك والفقر والتضخم والناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال البشري والدخل والإنتاجية، ويتعدى أثر هذه البرامج النطاق الاقتصادي لتؤثر كذلك على الاستقرار السياسي.

---

7 Parry, J. et al. (2021), "Proposal for an International Carbon Price Floor among Large Emitters", IMF Staff Climate Note, June.

8 Gasper, V. (2021). "A Proposal to Scale Up Global Carbon Pricing", IMF BLOG, June.

9 Per Pinstrup-Andersen, Ed, "Food subsidies in developing countries: costs, benefits, and policy options", International Food Policy Research Institute.

3. دوافع إصلاح نظم الدعم السلعي في الدول العربية

اتجهت الدول العربية خلال العقدين الماضيين على وجه الخصوص إلى تبني العديد من الإجراءات على صعيد إصلاح نظم الدعم السلعي سواءً فيما يتعلق بدعم الطاقة أو دعم الغذاء. كان لهذا التوجه العديد من المبررات، فتلك النظم التي يعود تاريخ تبني بعضها إلى حقبة الأربعينيات من القرن الماضي والتي تم تبنيها بهدف تخفيف الأعباء المعيشية على كاهل الفئات الفقيرة في الدول العربية عانت من العديد من المثالب في **ظل شمولية هذه النظم لشرائح كبيرة من السكان بدون أسس واضحة لاستهداف الفئات المستحقة**، وهو ما جعل نسبة كبيرة من الإنفاق على نظم الدعم يتوجه إلى الشرائح الأغنى من السكان، الأمر الذي أدى إلى تقليل مستويات كفاءة الإنفاق العام الموجه إلى تلك النظم. ففي هذا السياق، تشير بعض الإحصاءات إلى أن نحو 90 في المائة من دعم الجازولين في مصر كان يتوجه إلى شريحة العشرين بالمائة الأعلى دخلاً [10][11] قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2016-2019)، فيما شكلَّ نصيب شريحة العشرين بالمائة الأعلى دخلاً في المغرب من دعم البنزين والديزل نحو ستة أضعاف نصيب شريحة العشرين في المائة الأدنى دخلاً[12].

من جانب آخر، فقد تعزز التوجه نحو إصلاح نظم الدعم السلعي في ضوء **ارتفاع مستويات كلفة برامج الدعم السلعي بالنسبة للموازنة العامة للدولة وتضخم الإنفاق الموجه إلى تلك البرامج على حساب الإنفاق الرأسمالي الموجه لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل**. حيث تشير التقديرات إلى أن كلفة برامج دعم الطاقة والتي كانت تشكل الجانب الأكبر من الإنفاق على نظم الدعم السلعي قد بلغت نحو 287 مليار دولار أمريكي في الدول العربية في عام 2011 وقبل تكثف وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى إصلاح نظم الدعم السلعي في أعقاب ذلك. كما أن ستة من الدول العربية صُنفت في ذلك الوقت من بين أكبر عشرة دول داعمة للطاقة على مستوى العالم بمستويات للدعم قُدرت بما يتراوح بين 40 و85 في المائة من الأسعار العالمية للنفط والكهرباء، وسط تباين لمستويات دعم الطاقة ما بين الدول العربية.

جاء هذا التوسع في الإنفاق على نظم الدعم السلعي على حساب الإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الدول العربية، وقد كان ذلك الأمر أكثر وضوحاً خلال العقدين الماضيين حيث شهدت العديد من الاقتصادات العربية تحديات كبيرة لدفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الكفيلة بخفض معدلات البطالة. وزاد من صعوبة الأمر معاناة العديد من الدول العربية من جمود هيكل الموازنات العامة في ظل ارتفاع حصة الإنفاق الجاري إلى ما يشكل في المتوسط نحو 80 في المائة من مجمل الإنفاق العام في الدول العربية والذي يتضمن في جانب كبير منه إنفاق مخصص على نظم الدعم السلعي.

[10] World Bank, (2017). "Energy Subsidy Reform Facility (ESRF): Egypt", March.
[11] IMF, (2014). "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa Recent Progress and Challenges Ahead".
[12] المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

شكل (2). الأهمية النسبية لكل من الإنفاق الجاري والرأسمالي في هيكل الموازنة العربية المُجمعة (%)

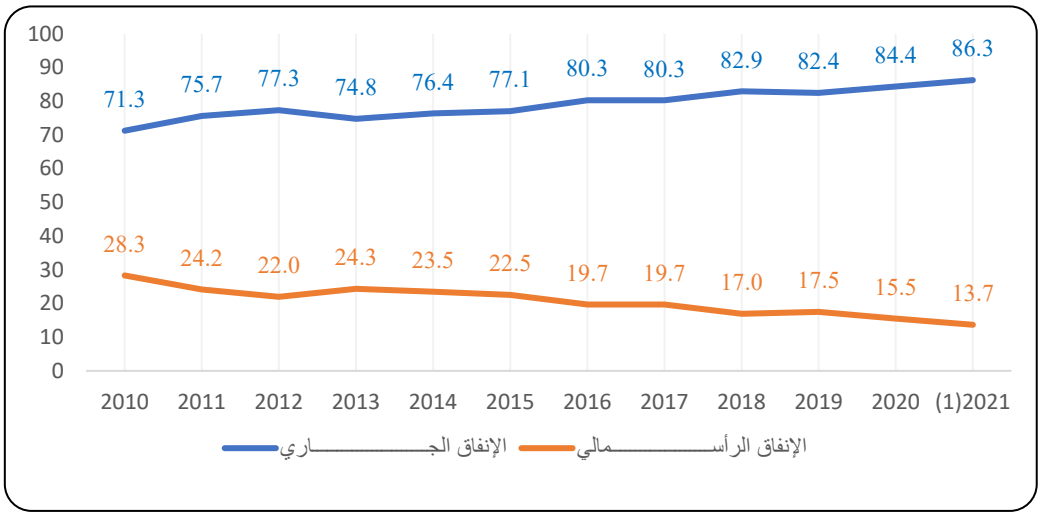

(1) أولي
المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

وفي ضوء حاجة الدول العربية سواء النفطية أو غير النفطية إلى توسيع الحيز المالي الداعم للإنفاق على البنود المحفزة للنمو الاقتصادي ولاسيما بنهاية عام 2014، حينما تصاعدت الضغوط على الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع تراجع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 45 في المائة، وتنامت الضغوطات على موازنات الدول العربية المستوردة للنفط لدفع النمو الاقتصادي والتشغيل، شرعت العديد من الحكومات العربية في تبني إصلاحات عميقة لنظم الدعم السلعي بهدف خفض كلفتها على الموازنات العامة، وزيادة مستويات كفاءتها وفق أطر دقيقة لاستهداف المستحقين للدعم كواحدة من بين إصلاحات عديدة تم تبنيها على صعيد المالية العامة لتحقيق الانضباط المالي وضمان الاستدامة المالية خاصة في ظل تحول الفائض المسجل في الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية المسجل بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز بنسبة 11 في المائة في عام 2015.

شكل (3). الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة المُجمعة للدول العربية
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

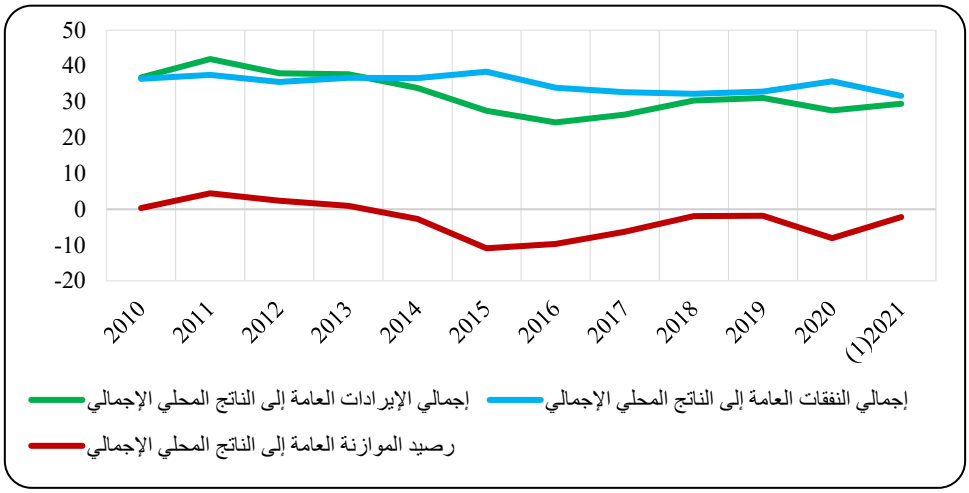

(1) أولي
المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

واكب ذلك **حاجة الدول العربية إلى التحرك نحو تحقيق النمو الشامل والمستدام بما استلزم تركيز الدول العربية على تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز دورها في حماية الفئات الهشة** وتخفيف العبء الاقتصادي الملقى على كاهل هذه الطبقات جراء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال توجيه الوفورات المتحققة من خلال إصلاح نظم الدعم المعمم غير الكفؤة إلى تقوية البرامج المختلفة المتضمنة بإطار شبكات الأمان الاجتماعي ومن أهمها برامج الدعم النقدي المشروط بهدف تقليل مستويات الفقر وتحسين مستويات نفاذ الفئات الفقيرة إلى خدمات التعليم والصحة.

في ضوء ما سبق، يستهدف الجزء التالي من التقرير التطرق إلى بعض التجارب العربية المميزة على صعيد إصلاح نظم الدعم السلعي. ويتناول تجارب بعض الدول العربية المصدرة للنفط ممثلة في تجربة مملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وكذلك تجارب بعض الدول العربية المستوردة للنفط ممثلةً في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية بهدف الوقوف على خلفية تنفيذ هذه الإصلاحات، وآليات التنفيذ، والآثار الاقتصادية الناتجة عنها بغية استخلاص بعض الدروس المستفادة على صعيد تطبيق إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية.

4. تجارب إصلاحات نظم الدعم السلعي في الدول العربية

1.4. مملكة البحرين

خلفية ومبررات الإصلاح

تبنت البحرين في عام 2018 برنامج للتوازن المالي بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات بحلول عام 2022 وفق اتفاقية ترتيبات إطارية للتعاون المالي بشأن البرنامج، موقّعة عام 2018 بين مملكة البحرين وكل من والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت. يتابع البرنامج صندوق النقد العربي كجهة استشارية [13] ويتضمن تبني ست مبادرات أساسية لتحقيق الانضباط المالي بما يشمل[14]:

1. تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة.
2. طرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة.
3. زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها.
4. تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين.
5. تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي.
6. تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية.

ساهمت مبادرات برنامج التوازن المالي في تحقيق تقدم كبير في تقليص عجز الموازنة العامة، حيث بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي 6.3 و4.7 في المائة على التوالي في عامي 2018 و2019. إلا أن انخفاض أسعار النفط في بداية عام 2020 وتداعيات جائحة كوفيد-19 أدت ارتفاع العجز ليصل إلى 12.8 في المائة في عام 2020. وفي ظل التحديات التي شهدتها الأوضاع المالية خلال العامين الماضيين، تطلب الأمر من الحكومة مراجعة برنامج التوازن المالي لضمان تعديل مسار البرنامج نحو تحقيق نقطة التوازن المالي بحلول عام 2024.

في هذا السياق، ارتأت حكومة مملكة البحرين تبني مبادرات إضافية لخفض المصروفات الحكومية وتنمية الإيرادات غير النفطية، وتمديد برنامج التوازن المالي لمدة عامين إضافيين مع التركيز على عدد من المبادرات الرئيسة كتنمية الإيرادات غير النفطية عبر زيادة مساهمة الشركات المملوكة للدولة، ومراجعة أسعار السلع والخدمات المقدمة للشركات، ومبادرات تنمية الإيرادات الحكومية، وزيادة معدل ضريبة القيمة المضافة ليصبح 10 في المائة، بدلاً من 5 في المائة.

كما تشمل المبادرات خفض المصروفات خاصة منها التشغيلية في الجهات الحكومية، بنسبة تصل إلى 20 في المائة لسنة 2022، وبنسبة إضافية تصل إلى 15 في المائة للسنتين 2023 و2024. إضافة إلى تعزيز كفاءة ميزانية المشاريع، وضبط المصروفات المتعلقة بنفقات القوى العاملة، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر وإيصاله إلى مستحقيه. كما تشمل الإجراءات أيضاً، إطلاق نظام "أداء" وحوافز الميزانية بهدف تعزيز التخطيط المالي للوزارات والجهات الحكومية التي تنجح في تنمية إيراداتها وتحقق وفورات في النفقات الجارية.

---

13 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين، (2021). " بيان صادر عن اجتماع أصحاب المعالي وزراء مالية المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة مع معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين بخصوص تطورات برنامج التوازن المالي لمملكة البحرين"، أكتوبر.

14 حكومة مملكة البحرين، "مستجدات برنامج التوازن المالي".

شكل (4)
نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وفق
مستهدفات برنامج التوازن المالي في البحرين (2018-2024)

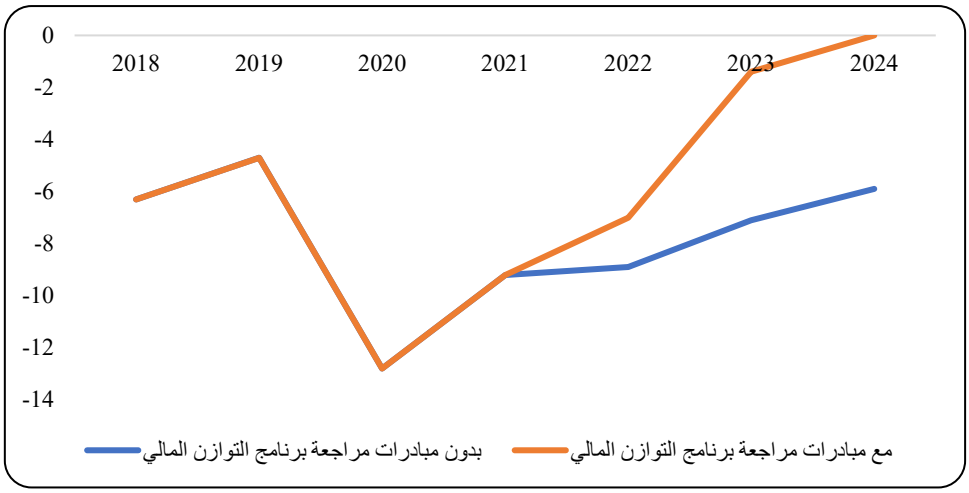

المصدر: حكومة مملكة البحرين، (2022). "مستجدات برنامج التوازن المالي".

سياسات وآليات الإصلاح المتبعة[15]

تم اعتماد عدد من الإجراءات بغرض إعادة توجيه الدعم السلعي بمختلف أنواعه لمستحقيه يعود بعضها إلى ما قبل تبني برنامج التوازن المالي، تمثلت فيما يلي:

1. إلغاء الدعم المُقدم للحوم، وفي المقابل توزيع مبالغ شهرية للمواطنين حسب مبدأ المبلغ المكافئ (التعويض النقدي لرفع الدعم عن اللحوم).
2. تعديل تعرفة الكهرباء والماء للاستهلاك المنزلي وغير المنزلي ابتداءً من مارس 2016 مع الإبقاء على التعرفة السارية للمشترك البحريني لحساب سكني واحد فقط.
3. رفع أسعار الجازولين الممتاز والجيد لخفض مستوى الدعم.
4. التوجه نحو الدعم الجزئي للحبوب، حيث يوجد على سبيل المثال أنواع مختلفة من الطحين، فهناك نوع يتم دعمه وفقا لكميات محددة لكل مشتري، ومنها التي يتم بيعها إلى المشتري بعد نفاذ حصته المدعمة من الحبوب.

عناصر برامج الإصلاح

انتهجت الحكومة سياسة إعادة توجيه الدعم المقدم لمستحقيه وذلك تزامنا مع برنامج التوازن المالي من خلال تعزيز كفاءة وعدالة توزيع الدعم الحكومي المباشر وتطوير آليات صرف الدعم لضمان وصوله لمستحقيه. تم في إطار برنامج التوازن المالي توحيد خمسة برامج للدعم النقدي كانت تُصرف سابقاً من قبل عدة جهات حكومية في حزمة واحدة من برامج الدعم من خلال إطلاق خدمة "الدعم المالي الحكومي" بما مكّن الحكومة من إعداد تحليل شامل للبيانات للتركيز على تعزيز كفاءة الدعم للمواطنين المستحقين. كما تم توحيد موعد صرف الدعم المقدم للمواطنين المستحقين، بحيث يتم صرفه دفعة واحدة وفي تاريخ واحد بهدف زيادة استفادة المواطنين من صرف مبالغ كافة برامج الدعم في تاريخ محدد لإنهاء التزاماتهم والوفاء بمتطلبات أفراد الأسرة. هذا وجاري العمل على مراجعة خيارات تعزيز كفاءة وعدالة الدعم ووضع الخطط الزمنية المقترحة.

[15] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البحرين، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

آليات الاستهداف

فيما يتعلق بكيفية تحديد العائلات المستحقة للدعم، فيتم تحديدها بمعرفة وزارة التنمية الاجتماعية، وتختلف المعايير بناء على نوع الدعم، حيث لم يتم توحيد معايير الاستحقاق حتى الآن.

تقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية من خلال إدارتها المختلفة، بإجراء عدد من الدراسات والمسوحات المتخصصة بمستوى دخل الفرد والأسرة، وقياس معدلات الاستهلاك، ومسح للقوى العاملة وغيرها من الدراسات. تساعد هذه الدراسات متخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات على إعطاء تصور عن حجم الاسر المعوزة، وأسباب العوز وغيرها من المعلومات، بما يمثل الأساس لوضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة.

من جانب آخر، يتطلب الاستفادة من خدمات المساعدات الاجتماعية المتوفرة لدى وزارة التنمية الاجتماعية التسجيل لدى الوزارة سواءً من خلال المراكز الاجتماعية المختلفة الموزعة في جميع محافظات البلاد، أو من خلال التسجيل الإلكتروني على موقع الوزارة. ويتم بعد ذلك دراسة الطلب المُقدم بالاستعانة بالباحثين الاجتماعيين لدى وزارة التنمية الاجتماعية، الذين يقومون بدراسة الحالة من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية، ليتم بعدها تقديم المساعدة المناسبة لهذه الاسرة.

تم اختيار هذه المنهجية للتمكن من الحصول على المعلومات التقنية الصحيحة والدقيقة من مصادرها لتجنب حدوث أي تلاعب أو ضياع للمعلومات. تقوم آلية الاستهداف على توزيع الدعم الحكومي على الفئات الأكثر استحقاقا فيما يتم إعادة دراسة معايير الاستحقاق وتحديثها بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية كما يتم إجراء تتبع دوري للحالات المستفيدة. ويتم صرف المساعدات الاجتماعية النقدية للأفراد وللأسر المحتاجة وفقا لما ينص عليه القانون رقم (18) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي وفقاً للمعايير سالفة الإشارة.

التقييم والمتابعة

يتم تحديد الشروط والمعايير المطلوبة للفئات المستحقة بالتنسيق مع الجهات المعنية ويتم العمل على المتابعة وضمان صرف الدعم في أوقاته المحددة وذلك لتعزيز كفاءة وعدالة تقديم الدعم الحكومي للمواطنين المستحقين للدعم. هذا، ويتم الدعم الحكومي عن طريق الدعم النقدي المباشر أو الدعم الحكومي غير المباشر. إضافة إلى ذلك، فان الحكومة تحرص بالتنسيق مع الجهات المعنية على ضمان وصول الدعم لمستحقيه، حيث تقوم تلك الجهات المعنية بالرقابة على آلية سير الدعم وضمان وصوله إلى مستحقيه وفق الشروط والمعايير المحددة.

إجراءات دعم شبكات الأمان الاجتماعي[16]

تسعى حكومة مملكة البحرين جاهدةً إلى الارتقاء بالمواطن البحريني، لذا تبحث بصورة دائمة عن أفضل الآليات في مجال الدعم للأسر والفئات المحتاجة بهدف توفير سبل العيش الكريم لها. لا تقف هذه الجهود عند تقديم المساعدات المالية بمختلف أشكالها، ولكن تعمل على تعزيز الاعتماد على الذات والاستقلالية المالية. لذا وضعت البحرين مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحويل الأسر من أسر معوزة إلى أسر مستقلة مالياً من خلال تقوية شبكات الأمان الاجتماعي لاسيما في السنوات الأخيرة التي شهدت تأثر معدلات النمو بانخفاض الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع معدلات البطالة.

تشتمل شبكات الأمان الاجتماعي في البحرين برامج التامين الاجتماعي، والإسكان، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى بعض البرامج الأخرى مثل التأمين ضد التعطل، وتخفيض رسوم الكهرباء والماء، والدعم المالي، والتعويض عن حرائق المساكن، والتعويض النقدي لرفع الدعم عن اللحوم، والتأمين ضد

[16] صندوق النقد العربي، (2019). "تقرير نافذة على طريق الإصلاح: إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي"، الإصدار الثاني.

الشيخوخة والعجز والوفاة، والتأمين ضد إصابات العمل. يمثل التأمين الاجتماعي وبرامج الإسكان ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة أهم مكونات شبكات الأمان الاجتماعي. هناك تباين في طبيعة وحجم الدعم الممنوح للفئات المستهدفة من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي. وفقاً لأحدث التقديرات، بلغ إجمالي حجم الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي حوالي 318.1 مليون دينار بحريني خلال عام 2021 موزعة على أربعة برامج رئيسة تتمثل في: برنامج الدعم المالي (116.5 مليون دينار)، وبرنامج الضمان الاجتماعي (21.0 مليون دينار بحريني)، وبرنامج دعم ذوي الاحتياجات الخاصة (18.6 مليون دينار)، وبرنامج تحسين المعيشة (162.0 مليون دينار).

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني برامج الإصلاح

ساهم تنفيذ برنامج إصلاح نظام الدعم السلعي في البحرين في توجيه الدعم إلى المستحقين، وتحقيق وفورات إجمالية تقدر بنحو 290 مليون دينار بحريني وفق بيانات الموازنة العامة للدولة، حيث تراجعت نفقات الدعم الحكومي المباشر من نحو 700 مليون دينار في عام 2015 وقبل البدء في تنفيذ هذه الإصلاحات إلى نحو 451 مليون دينار في موازنة عام 2022. ساعدت إصلاحات نظام الدعم السلعي إلى جانب ما تم تبنيه من مبادرات أخرى على صعيد جانبي الموازنة العامة للدولة على اتخاذ نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمسار نزولي خلال الفترة (2016-2021) باستثناء عام 2020 الذي شهد تكثيف الحكومة للدعم المالي للأسر والشركات للتخفيف من التبعات الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

شكل (5)
قيمة الدعم الحكومي ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (2015-2022)

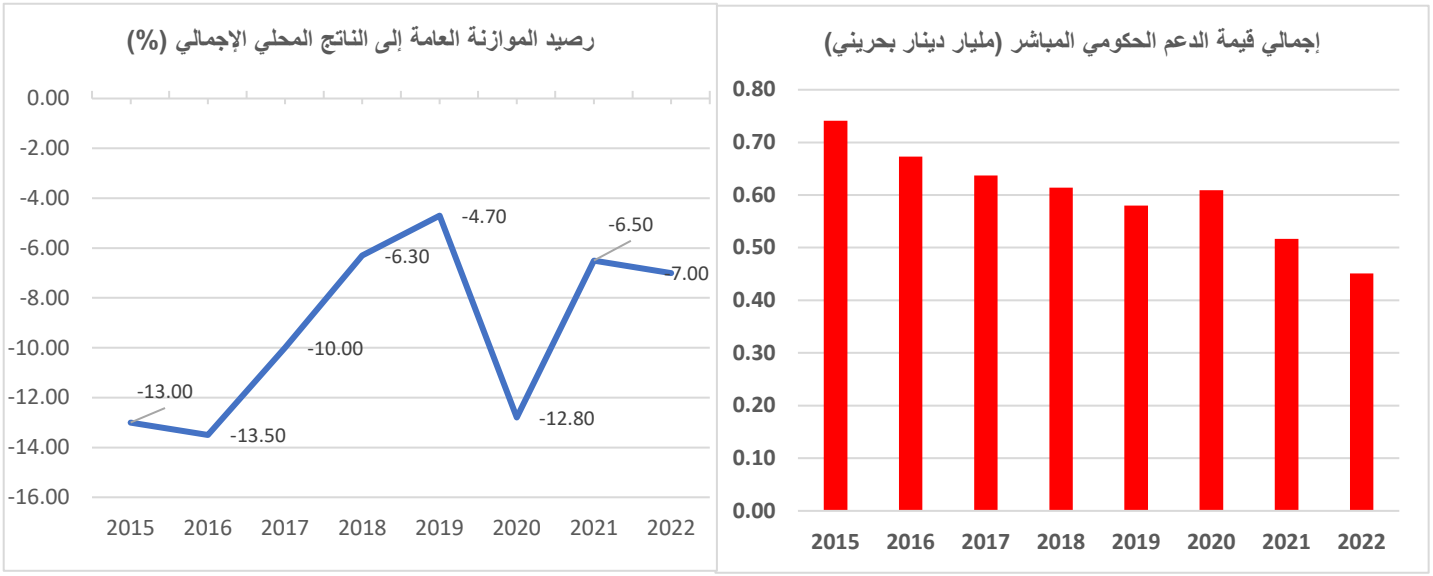

* بيان عام 2022 تقديري من واقع تقديرات الموازنة العامة.
المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العربي" استناداً إلى بيانات الموازنة العامة للدولة.

2.4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلع المدعمة والآليات المستخدمة حالياً لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي

تتنوع أشكال الدعم في الجزائر بالنسبة للسلع الاستهلاكية التي يشملها الدعم بتنوع السلع المدعمة، ما بين دعمٍ للأسعار وتخفيض ضريبي، الجدول رقم (1). تأتي منتجات الطاقة على رأس السلع المدعمة حيث يشكل دعم الطاقة ما نسبته 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشكل المواد الغذائية المدعمة ما نسبته 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات عام 2020. بلغ حجم الدعم الإجمالي لمنتجات الطاقة والغذاء في الجزائر حوالي 1886 مليار دينار جزائري في عام 2020، ما يمثل حوالي 37.8 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة (و25.5 في المائة من إجمالي النفقات). وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يشكل الإنفاق على برامج الدعم السلعي (الطاقة والغذاء) حوالي 10.1 في المائة.

جدول (1).
نطاق وأشكال دعم السلع الاستهلاكية في الجزائر (سنة 2020)

منتجات الطاقة	نوع أو شكل الدعم	حجم الدعم بالعملة المحلية	نسبة الدعم إلى إجمالي		
			الإيرادات العامة	النفقات العامة	الناتج
الديزل، البنزين، غاز البترول المميع/المسال	دعم الأسعار	548 مليار	%11	%7,4	%3
الكهرباء، غاز الطبخ (غاز الميتان، غاز البوتان)	دعم الأسعار وتخفيض ضريبي	1.034 مليار	%20,8	%14,1	%5,5
إجمالي دعم منتجات الطاقة		1.585 مليار	%31,8	%21,5	%8,5
القمح ومشتقاته	دعم الأسعار وتخفيض ضريبي	206 مليار	4,1%	2,8%	%1,1
السكر الأبيض، زيت الطعام (الزيت النباتي)	دعم الأسعار وتخفيض ضريبي	17 مليار	%0.3	%0.2	%0.1
الحليب الموضب في أكياس	دعم الأسعار وتخفيض ضريبي	78 مليار	%1,5	%1	%0,4
إجمالي دعم السلع الغذائية		301 مليار	%6	%4	%1,6

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

فيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي الدعم بحسب السلع، يظهر الشكل (7) أن غاز الطبخ يستحوذ على حوالي نصف الدعم المخصص لمنتجات الطاقة (بنسبة 27.1 في المائة لغاز البوتان، و23.5 في المائة لغاز الميثان). تأتي بعد ذلك المنتجات النفطية بحصة إجمالية تبلغ 27.4 في المائة (البنزين 15.8 في المائة والديزل 5.8 في المائة وغاز البترول المسال بنسبة 5.8 في المائة)، ثم بعدها الكهرباء بحصة 21.6 في المائة من إجمالي الدعم المخصص لمنتجات الطاقة. أما فيما يخص دعم الغذاء، فتستحوذ الحبوب ومشتقاتها على قرابة ثلثي الدعم المخصص لهذه السلع (66.3 في المائة)، تأتي بعدها مادة الحليب بنسبة 22.4 في المائة ثم الزيت النباتي بنسبة 11.2 في المائة.

شكل (6). توزيع دعم منتجات الطاقة والسلع الغذائية في الجزائر (2020)

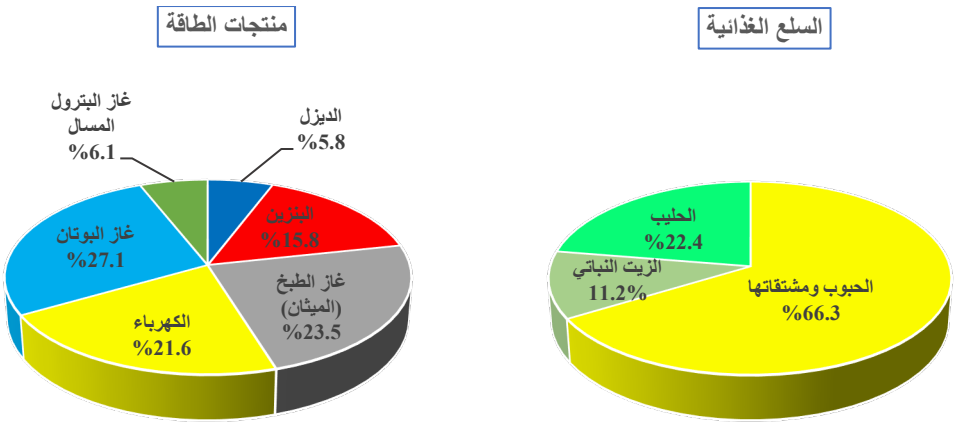

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

تتعدد آليات تنفيذ سياسات الدعم حسب مصدر إنتاج السلعة (إنتاج محلي، استيراد، سلعة وسيطة، منتج نهائي، إلخ)، كما يوضحه الجدول رقم (2). فبالنسبة للمنتجات النفطية، يتم دعم سعر البترول المستعمل كمادة أولية لتحويل المنتجات النفطية بالنسبة للمنتجات المصنعة محلياً، بينما يتم دعم سعر البيع للمستهلك النهائي بالنسبة للمنتجات المستوردة. وبالنسبة للكهرباء، فيتم دعم سعر الغاز الطبيعي المستعمل كمادة أولية لإنتاج الكهرباء، ثم دعم سعر الكهرباء مع تخفيض ضريبي لشريحة أقل 20 في المائة من السكان من حيث مستويات الدخل، ودعم سعر الكهرباء لباقي شرائح الدخل الأخرى. وفيما يخص غاز الطبخ المتمثل في غاز الميثان، فيتم دعم سعر الغاز الطبيعي المستعمل لإنتاج غاز الطبخ، ثم دعم سعر غاز الطبخ مع تخفيض ضريبي على استهلاك لشريحة أقل 20 في المائة من السكان من حيث مستويات الدخل، ودعم سعر غاز المطبخ لباقي الشرائح الأخرى. وبالنسبة لغاز البوتان، فيتم دعم سعر الغاز الطبيعي المستعمل لإنتاج غاز البوتان.

أما ما فيما يخص السلع الغذائية، فيتم بالنسبة للحبوب ومشتقاتها، دعم أسعار الحبوب المنتجة محلياً وتلك المستوردة، وتطبيق تخفيض ضريبي سواءً على استيراد الحبوب أو على بيع الحبوب المنتجة محلياً وتلك المستوردة. وبالنسبة للسكر الأبيض وزيت الطعام، فيتم تحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة.

إضافة إلى ذلك، يتضمن الدعم أيضاً تخفيضاً ضريبياً على استيراد المواد الأولية الموجهة لإنتاج السكر والزيت النباتي وعلى بيع المواد الأولية الموجهة لإنتاج هاتين السلعتين. أما بالنسبة لمادة الحليب، فيتم دعم سعر بيع مسحوق الحليب الموجه لإنتاج الحليب المُعبأ من خلال إقرار تخفيض ضريبي على عمليات الاستيراد وخفض الضرائب المفروضة على المنتج النهائي.

جدول (2). آليات تنفيذ سياسات الدعم في الجزائر

السلع المدعمة	وصف آلية أو كيفية تنفيذ سياسة الدعم
أولاً: الطاقة	
- المنتجات النفطية (الديزل، البنزين)	- بالنسبة للمنتجات المصنعة محليا: دعم سعر البترول المستعمل كمادة أولية لتحويل المنتجات النفطية. - بالنسبة للمنتجات المستوردة: دعم سعر البيع للمستهلك.
- الكهرباء	- دعم سعر الغاز الطبيعي المستعمل كمادة أولية لإنتاج الكهرباء. - دعم سعر الكهرباء مع تخفيض ضريبي للاستهلاك على الشطر الاجتماعي الأول. - دعم سعر الكهرباء للأشطر الثلاثة الأخرى.
- غاز الطبخ (غاز الميتان)	- دعم سعر الغاز الطبيعي المستعمل لإنتاج غاز الطبخ. - دعم سعر غاز المطبخ مع تخفيض ضريبي للاستهلاك على شريحة الـ 20 في المائة من السكان الأقل دخلاً. - دعم سعر غاز المطبخ لباقي شرائح الدخل الأخرى.
- غاز البوتان	- دعم سعر الغاز الطبيعي المستعمل لإنتاج غاز البوتان.
ثانياً: السلع الغذائية الأساسية	
- الحبوب ومشتقاتها	- دعم أسعار الحبوب المنتجة محليا وكذا تلك المستوردة. - تخفيض ضريبي على استيراد الحبوب. - تخفيض ضريبي على بيع الحبوب المنتجة محليا وتلك المستوردة.
- السكر الأبيض - زيت الطعام (الزيت الغذائي المكرر العادي)	- تحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك وهوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة للزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض. - تخفيض ضريبي على استيراد المواد الأولية الموجهة الإنتاج السكر وزيت الطعام. - تخفيض ضريبي على بيع المواد الأولية الموجهة الإنتاج السكر وزيت الطعام.
- الحليب الموضب في أكياس	- دعم سعر بيع مسحوق الحليب الموجه لإنتاج الحليب المعبأ في أكياس - تخفيض ضريبي على استيراد مسحوق الحليب الموجه لإنتاج الحليب المعبأ في أكياس - تخفيض ضريبي على بيع مسحوق الحليب الموجه لإنتاج الحليب المعبأ في أكياس

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

الأطر المؤسسية لنظم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية

تتفاوت تجارب الدول فيما يتعلق بالجهات المسؤولة عن تنفيذ سياسات الدعم. ففي عدد من الدول هناك جهة واحدة محددة تتولى مسؤولية الإشراف على تخطيط وتنفيذ سياسات الدعم، بينما في دول أخرى تتوزع هذه المسؤوليات بين عدد من الجهات. هناك عدة جهات تتكفل بتخطيط وتنفيذ سياسات الدعم في الجزائر حسب نوع السلعة. فبالنسبة لمنتجات الطاقة (المواد النفطية والغازية)، فتتكفل سلطة ضبط المحروقات، ولجنة ضبط الكهرباء والغاز، والشركة الوطنية للمحروقات، والشركة الوطنية للكهرباء والغاز، بتنفيذ سياسات الدعم. أما بالنسبة للمواد الغذائية، فيتكفل الديوان الجزائري المهني للحبوب، والديوان الوطني المهني للحليب، بتطبيق سياسات الدعم بالنسبة للحبوب والحليب على التوالي، بينما تتكفل لجنة وزارية مشتركة بتنفيذ آليات الدعم بالنسبة لمادتي السكر الأبيض والزيت النباتي. يلخص الجدول (3) طبيعة واختصاصات كل هيئة وآليات التنسيق فيما بينها.

جدول (3). الجهات المكلفة بوضع وتنفيذ سياسات الدعم وآليات التنسيق فيما بينها

اسم الجهة	طبيعة دورها	آليات التنسيق المتبعة مع الجهات الأخرى المعنية بالدعم
سلطة ضبط المحروقات	تحديد سعر البترول المستعمل كمادة أولية لتحويل المنتجات النفطية وسعر الغاز الطبيعي المستعمل كمادة أولية لإنتاج الكهرباء وغاز المطبخ.	بالتنسيق مع الشركة الوطنية للمحروقات، تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم.
لجنة ضبط الكهرباء والغاز	تحديد سعر الكهرباء وغاز الطبخ حسب مستوى الاستهلاك (أربعة أشطر)	بالتنسيق مع الشركة الوطنية للمحروقات والشركة الوطنية للكهرباء والغاز، تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم
الشركة الوطنية للمحروقات	- نقل الغاز الطبيعي والبترول نحو وحدات التحويل - استيراد المنتجات النفطية - توزيع المنتجات النفطية المستوردة والمنتجة محليا نحو نقاط البيع للمستهلك	بالتنسيق مع سلطة ضبط المحروقات ولجنة ضبط الكهرباء والغاز تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم
الشركة الوطنية للكهرباء والغاز	- إنتاج الكهرباء - توزيع الكهرباء والغاز	بالتنسيق مع سلطة ضبط المحروقات ولجنة ضبط الكهرباء والغاز والشركة الوطنية للمحروقات تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم
الديوان الجزائري المهني للحبوب	- شراء الحبوب من طرف المنتجين المحليين - استيراد الحبوب حسب احتياجات السوق الوطنية - تخزين الحبوب - بيع الحبوب لوحدات التحويل	تحت وصاية وزارة الفلاحة بالتنسيق مع وزارتي التجارة والصناعة
الديوان الوطني المهني للحليب	- استيراد مسحوق الحليب حسب احتياجات السوق الوطنية - تخزين مسحوق الحليب - بيع مسحوق الحليب لوحدات التحويل	تحت إشراف وزارة الفلاحة بالتنسيق مع وزارتي التجارة والصناعة
لجنة وزارية مشتركة	دراسة وتقييم طلبات التعويض المرفقة بالإثباتات الضرورية يتخذ هذا الإجراء بمجرد أن يتبين للمتعامل الاقتصادي المعني إن الأسعار عند الاستيراد لزيت الصويا الخام والسكر الأحمر تؤدي إلى تجاوز الأسعار القصوى عند الاستهلاك.	تحت رئاسة وزارة التجارة بالتنسيق مع وزارتي المالية والنقل

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

توزيــع الدعم

تصاحب سياسات الدعم تحديات توجيهه للفئات المُستهدفة وتحقيق الأهداف المُعلنة، مما دفع عدداً من الدول إلى اتخاذ تدابير لضمان وصول الدعم لمستحقيه. استناداً إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر تعود إلى سنة 2011 وتم تحديثها في سنة 2020، يُظهر الجدول رقم (4) توزيع الدعم على السكان حسب مجموعات الدخل.

بالنسبة لتوزيع الدعم على الشرائح الاجتماعية حسب نوع المواد (المنتجات الطاقية مقابل المنتجات الغذائية)، يُظهر الشكل (8) تكافؤاً نسبياً بين توزيع المواد إذا ما اعتبرنا إجمالي الشرائح الاجتماعية حيث يشكل إجمالي دعم السلع الغذائية حوالي 49 في المائة من إجمالي الدعم في مقابل 51 في المائة بالنسبة لإجمالي دعم منتجات النفط وغاز الطبخ والكهرباء. لكن بالنظر إلى الشرائح الاجتماعية، يُظهر الشكل تفاوتاً وتدرجاً في الاستفادة بين الشرائح الاجتماعية حسب السلع، حيث إن الشرائح الأعلى دخلاً تستفيد أكثر من الدعم الموجه لمواد الطاقة، بينما تستفيد الشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً أكثر من الدعم الموجه للسلع الغذائية. فمثلا، يُشكل الدعم المخصص بالنسبة للمواد الغذائية حوالي 52.1 في المائة مقابل 47.9 في المائة للمواد الطاقية بالنسبة للشريحة الأدنى، في حين يشكل الدعم المخصص لمواد الطاقية حوالي 56.3 في المائة، في مقابل 46.7 في المائة للسلع الغذائية بالنسبة للشريحة الأعلى من السكان.

جدول (4)
توزيع الدعم على السكان حسب مجموعات الدخل في عام 2020 (مليون دينار)

شريحة الدخل / الطاقة	الشريحة الأدنى	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة	الشريحة الرابعة	الشريحة الأعلى
الديزل	1447	2752	4355	6563	9190
البنزين	3913	7442	11773	17744	24847
غاز الطبخ	22090	21141	19408	18834	16238
الكهرباء	15116	17125	17840	19047	20828
أخرى -غاز البوتان	24793	24782	22518	23326	17369
أخرى -غاز البترول المميع	1507	2865	4532	6831	9566
إجمالي دعم الطاقة	**68866**	**76107**	**80426**	**92345**	**98038**
الحبوب ومشتقاتها	53279	57283	54797	52214	47906
زيت الطعام	7278	8672	9069	9651	10189
الحليب-أخرى	14438	18845	19289	19184	18042
إجمالي دعم السلع الغذائية	**74995**	**84800**	**83155**	**81049**	**76137**

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.
استناداً إلى إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (بيانات 2011 مُحدثة في سنة 2020).

شكل (7)
حصة دعم السلع الغذائية ومنتجات الطاقة حسب الشرائح الاجتماعية في الجزائر عام 2020

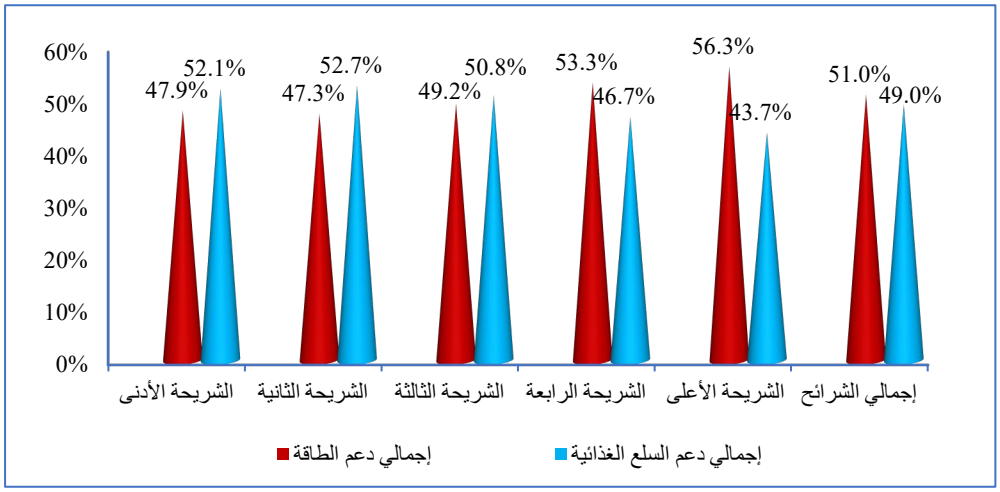

المصدر: محسوبة من بيانات توزيع الدعم في الجدول رقم (4).

في هذ الإطار، يظهر الشكل (9) التوزيع النسبي للمنتجات النفطية، وغاز الطبخ، والكهرباء، وإجمالي منتجات الطاقة المدعمة حسب الشرائح الاجتماعية الخمس. كذلك يظهر توزيع المشتقات النفطية تفاوتاً بين الشرائح الاجتماعية، حيث تستفيد الشريحة الأعلى دخلاً بحوالي 40 في المائة من إجمالي الدعم الموجه للمشتقات النفطية مقابل 6 في المائة فقط للشريحة الأدنى وهو ما يمثل أكثر من ستة أضعاف نصيب الشريحة الأقل دخلا. إذا تم احتساب مضاعف استفادة الشريحة الأعلى نسبة إلى الشرائح الاجتماعية الأخرى في الجدول (5)، فيتضح استفادة الشريحة الأعلى أكثر من الشريحة الأدنى بأكثر من ستة أضعاف (6.4) ومن الشريحة الثانية بأكثر من ثلاثة أضعاف (3.3) ومن الشريحة الثالثة بأكثر من الضعفين (2.1) والرابعة بأكثر من 140 في المائة (1.4).

بالنسبة لغاز الطبخ، يظهر التوزيع تكافؤاً نسبياً بين الشرائح الاجتماعية مع تميز طفيف للشريحة الأدنى والشريحة الثانية التي تستفيد من حوالي 22.3 في المائة و21.8 في المائة على التوالي، مقابل 16 في المائة

للشريحة الأعلى، وحوالي 20 في المائة للشريحتين الثالثة والرابعة. أما بالنسبة للكهرباء، فهناك استفادة نسبياً أعلى بالنسبة للشريحة الأعلى بنسبة 23.2 في المائة مقابل 16.8 في المائة للشريحة الأدنى.

جدول (5)
مضاعف استفادة الشريحة الأعلى نسبة إلى الشرائح الاجتماعية الأخرى

الطاقة	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الأولى	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الثانية	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الثالثة	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الرابعة
الديزل	6.4	3.3	2.1	1.4
البنزين	6.3	3.3	2.1	1.4
غاز الطبخ	0.7	0.8	0.8	0.9
الكهرباء	1.4	1.2	1.2	1.1
أخرى -غاز البوتان	0.7	0.7	0.8	0.7
أخرى -غاز البترول المميع	6.3	3.3	2.1	1.4
إجمالي دعم الطاقة	**1.4**	**1.3**	**1.2**	**1.1**

السلع الغذائية	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الأولى	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الثانية	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الثالثة	الشريحة الأعلى إلى الشريحة الرابعة
الحبوب ومشتقاتها	0.9	0.8	0.9	0.9
زيت الطعام	1.4	1.2	1.1	1.1
أخرى -الحليب	1.2	1.0	0.9	0.9
إجمالي دعم السلع الغذائية	**1.0**	**0.9**	**0.9**	**0.9**

المصدر: تم احتسابها من الجدول رقم (4).

شكل (8). توزيع إجمالي دعم الطاقة: المشتقات النفطية (الديزل، البنزين، غاز البترول المميع/المسال)، غاز الطبخ (غاز الميثان وغاز البوتان) والكهرباء، حسب الشرائح الاجتماعية في الجزائر عام 2020

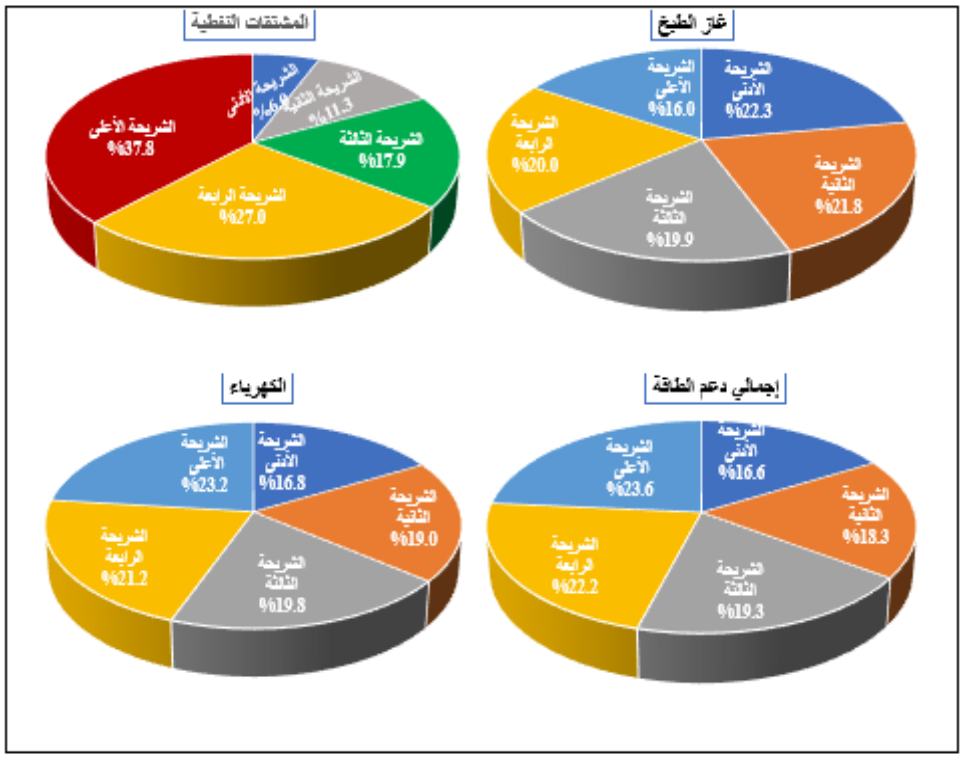

المصدر: محسوبة من بيانات توزيع الدعم في الجدول رقم (4).

أما بالنسبة لدعم السلع الغذائية، فيظهر الشكل (10) التوزيع النسبي واستفادة كل شريحة من الشرائح المجتمعية الخمس من الدعم المخصص لكل سلعة من هذه السلع. فبالنسبة للحبوب ومشتقاتها، تظهر البيانات أن جميع الشرائح تستفيد بصفة متقاربة، بينما تستفيد الشريحة الأدنى أقل، من دعم زيت الطعام بحصة 16.2 في المائة مقارنة بالشرائح الأخرى خاصةً الشريحة الأعلى، ونفس الشيء تُظهره البيانات بالنسبة لمادة الحليب.

كخلاصة، رغم ما تخفيه بيانات الدعم لإجمالي دعم مواد الطاقة والسلع الغذائية حيث التفاوت النسبي بين الطبقة العليا والدنيا لا يتعد سبع نقاط مئوية بالنسبة للمواد الطاقية (23.6 في المائة مقابل 16.6 في المائة) ونسب متكافئة بين الشرائح بالنسبة للسلع الغذائية، إلا أن التفاوت النسبي بين الشرائح الاجتماعية يظهر بشكل أكبر في المشتقات النفطية. ومن هذا التحليل الكمي، تظهر الحاجة إلى نظام يستهدف الفئات المعنية بالدعم.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتقارير مسح استهلاك الأسر، تبين أن بعض الأسر قد لا تستفيد كلياً من الدعم الحكومي، حيث إن بعض الوسطاء يستفيدون من جزء من الدعم الموجه أساسا للأسر. كما أن النظام الحالي للدعم الشامل للأسعار يسمح باستفادة الفئات الغنية أكثر من الفئات المحتاجة، خاصةً بالنسبة للمشتقات النفطية (البنزين والديزل)، كما أظهرت المعطيات السابقة.

شكل (9). توزيع دعم السلع الغذائية: الحبوب ومشتقاتها، زيت الطعام والحليب، حسب الشرائح الاجتماعية في الجزائر (2020)

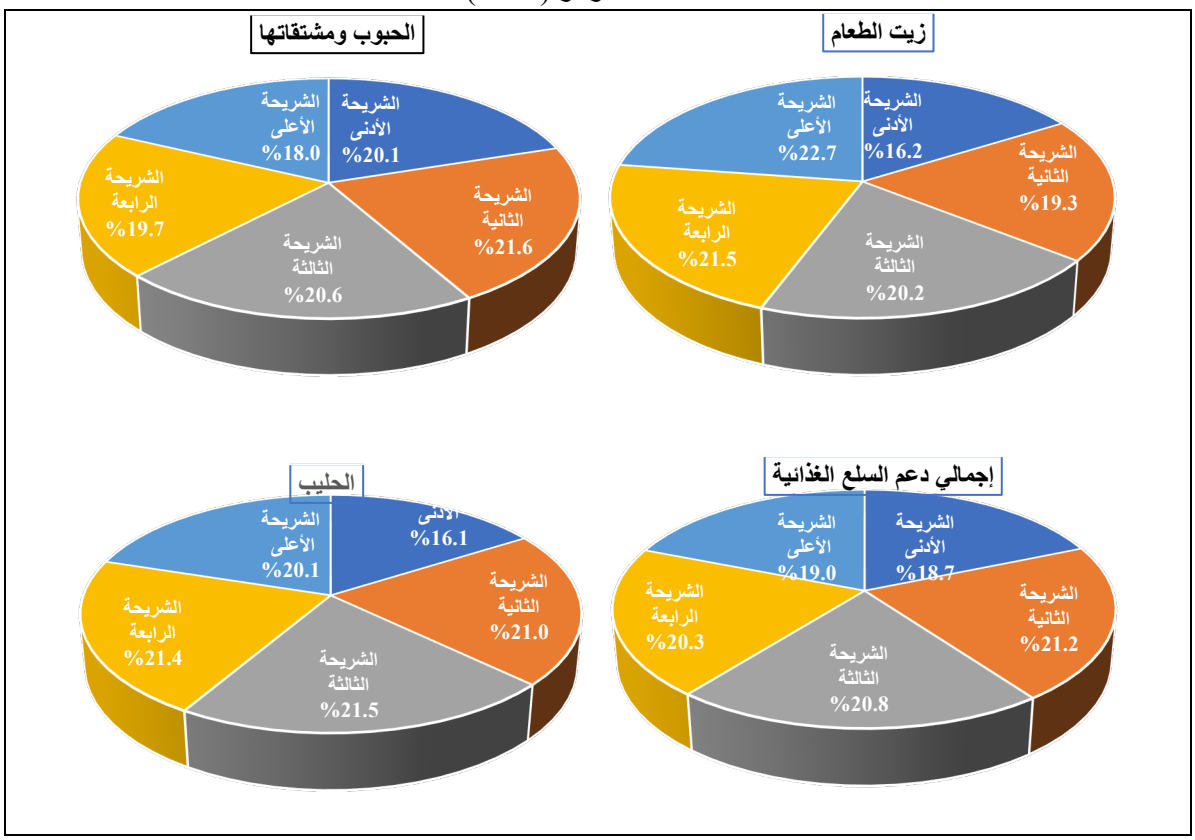

المصدر: من نسب توزيع الدعم المحسوبة في الجدول رقم (4).

إصلاحات الدعم الحكومي

تتجه الحكومة الجزائرية إلى تبني إصلاحات لنظام الدعم السلعي تسعى من خلالها إلى تحديد الأسر المستفيدة من برنامج التعويض النقدي المباشر للأسر بعد وضعه حيز التنفيذ، حيث قررت اللجنة الوطنية أن الاستفادة من هذا البرنامج ستعتمد على نظام دقيق للاستهداف تكريسا لمبدأ إتاحة الوصول للخدمة العمومية، بعدها سيتم دراسة الطلبات وفقا لمعايير تحدد لاحقاً. ولإجراء الإصلاحات، اتخذت الدولة منذ سنة 2016 مجموعة من التدابير لإصلاح نظم الدعم بهدف توجيهه لمستحقيه، تمثلت هذه التدابير في، تقييم شامل لأنظمة الدعم الحكومي للسلع الغذائية ومنتجات الطاقة، وتعيين لجنة وطنية مكلفة بصياغة سياسات إصلاح نظم الدعم الحكومي مشكلة من الدوائر الوزارية المعنية، والخبراء والمنظمات المهنية، مع تكريس مبدأ استهداف الدعم الحكومي عن طريق وضع مادة ضمن قانون المالية لسنة 2022، تقضي بتقديم تحويلات نقدية مباشرة لصالح الأسر المؤهلة، ووضع خطة عمل لإصلاح الدعم الحكومي للسلع والمنتجات المدعمة، وتصميم استراتيجية إصلاح الدعم الحكومي، وتصميم مشروع مخطط مؤسسي وإداري لتنفيذ إصلاح الدعم، والمباشرة في تطوير ووضع أدوات رقمية لتنفيذ إصلاح الدعم الحكومي (أدوات تقنية وإحصائية) تسمح بتقييم أثر الإصلاحات على الاقتصاد الوطني، والقدرة الشرائية للأسر، وقاعدة بيانات تشمل جميع المعلومات المتعلقة بالأفراد، تضم كمرحلة أولى قاعدة بيانات الدخل المنتظم للأسر.

ترجع مبررات ودوافع إصلاحات الدعم إلى شمولية نظام الدعم الحالي لكافة شرائح المواطنين وعدم التمييز بين الأسر. كما يأتي ليعالج تحدي تعدد المتدخلين وصعوبة مراقبتهم فيما يخص الأسعار المطبّقة ووفرة المنتجات، وكذلك الإفراط في الاستهلاك والتبذير من قبل المستهلكين بالإضافة إلى العبء الذي تشكله تكاليف الدعم على ميزانية الدولة. لذلك اتخذت الدولة خطوات نحو إصلاح النظام الحالي أهمها، إجراء تقييم شامل لأنظمة الدعم الحكومي الحالية للسلع الغذائية ومنتجات الطاقة (2016-2017)، وتصميم استراتيجية إصلاح الدعم الحكومي (2018-2019)، وتصميم وتطوير جزء من الأدوات التقنية (2019).

جدول (6). مبررات إصلاحات الدعم وأهم التدابير المتخذة في الجزائر

مجالات الدعم	مبررات الإصلاح
المنتجات النفطية (الديزل، البنزين)	- عدم التمييز بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة؛ بل واستفادة الأسر الغنية بشكل أكبر من هذا النظام، - تعقيد وتعدّد الأجهزة الحالية للدعم يُصعّب عملية وضع رقابة فعّالة على جميع المتدخّلين والأسعار المطبّقة ووفرة المنتجات، - التبذير والاستهلاك المفرط والتسرب عبر الحدود، - عدم قدرة ميزانية الدولة تحمل عبء هذه الإعانات.
الكهرباء غاز الطبخ	- عدم التمييز بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة، - التبذير والاستهلاك المفرط، - عدم قدرة ميزانية الدولة على تحمل عبء هذه الإعانات.
السلع الغذائية الأساسية	- عدم التمييز بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة، - تعقيد وتعدّد الأجهزة الحالية للدعم يُصعّب عملية وضع رقابة فعّالة على جميع المتدخّلين والأسعار المطبّقة ووفرة المنتجات، - التبذير والاستهلاك المفرط والتسرب عبر الحدود، - عدم قدرة ميزانية الدولة تحمل عبء هذه الإعانات.
أهم التدابير ومراحل الإصلاح	- تقييم شامل لأنظمة الدعم الحكومي الحالية للسلع الغذائية وكذا منتجات الطاقة (2016-2017) - تصميم إستراتيجية إصلاح الدعم الحكومي (2018-2019)، - تصميم وتطوير جزء من الأدوات التقنية (2019)

المصدر: وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

وكإجراءات عملية، باشرت الحكومة تدابير مُخططة لإصلاح الدعم بأشكاله المختلفة ووضعت الخطوات اللاحقة لاستكمال إصلاح منظومة الدعم السلعي حيث تم خلال سنة 2021، إعادة تفعيل أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بملف إصلاح دعم الدولة وتوسيع تشكيلتها، وتحديد الأسعار المستهدفة لهذه السلع والمنتجات بدون

احتساب دعم الدولة، ووضع خطة عمل لإصلاح الدعم الحكومي لهذه السلع والمنتجات، وتصميم مشروع مخطط مؤسسي وإداري لتنفيذ إصلاح الدعم، وإعداد دفتر التعليمات التقنية لإنجاز نظام معلومات لتسيير ومتابعة برنامج التعويض النقدي لصالح الأسر، واستكمال المرحلة الأولى للبطاقة الوطنية الاجتماعية للأفراد (الدخول المنتظمة للأفراد).

كما تم خلال سنة 2022، إدراج مادة ضمن قانون المالية لسنة 2022 تكرس مبدأ استهداف إعانات الدولة للأسر المؤهلة من خلال التحويلات النقدية المباشرة لصالح الأسر، وبحيث يتم إنجاز استبيان احصائي مصغر حول استهلاك الأسر وخاصة من السلع والمنتجات المدعمة من طرف الدولة، وتقييم أثر إصلاح دعم الدولة على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للأسر، والمصادقة من طرف السلطات العمومية على مقترحات اللجنة الوطنية (خيارات الإصلاح، المخطط المؤسسي والإداري، ... إلخ)، وإطلاق المرحلة الثانية للبطاقة الوطنية الاجتماعية للأفراد (ممتلكات الأفراد)، وإنجاز نظام معلومات لتسيير ومتابعة برنامج التعويض النقدي لصالح الأسر، وتصميم إستراتيجية الاتصال، وإعداد النصوص القانونية لتأطير إصلاح دعم الدولة.

3.4. المملكة العربية السعودية

خلفية ومبررات الإصلاح

ساهمت نظم الدعم السلعي المطبقة بأشكالها السابقة في تشجيع الاستهلاك المفرط لمنتجات الطاقة والمياه بشكل يؤدي إلى هدر هذه الموارد. لذلك تم إقرار منظومة شاملة من الإصلاحات المالية التي تستهدف ترشيد الإنفاق الحكومي وإيصال الدعم إلى مستحقيه عبر برنامج حساب المواطن كأحد دعائم التحول الاقتصادي عبر إعادة توجيه المنافع الحكومية للفئات المستحقة من المواطنين، وتلبية احتياجاتهم منها، بأسلوب يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، ويضمن الاستخدام الأمثل للمقدرات الوطنية واستدامتها للأجيال المتعاقبة دون التأثير على حاجة المستفيدين في سياق نجاح برامج الدعم النقدي عالمياً في ترشيد الإنفاق على نظم الدعم المعمم وزيادة مستويات كفاءتها.

سياسات وآليات الإصلاح المتبعة

شرعت الحكومة السعودية منذ عام 2015 في تبني إصلاحات مالية شاملة لمواجهة اعتماد ميزانية الحكومة بدرجة كبيرة على النفط وتقلب أسعاره في الأسواق الدولية، تضمنت سلسلة من الإصلاحات لتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتخفيض دعم الطاقة، وترشيد الإنفاق العام، بهدف تحقيق توازن الميزانية بحلول عام 2023، وعدم تجاوز دين الحكومة المركزية 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وإدارة النفقات وتقوية عملية إعداد الموازنة العامة في إطار برنامج شامل للتوازن المالي، تم تبنيه كأحد ركائز رؤية المملكة العربية السعودية 2030[17].

تم في إطار الإصلاحات التي تضمنها برنامج التوازن المالي تبني العديد من الإصلاحات لنظم الدعم السلعي، حيث تم مراجعة وتقييم الدعم الحكومي، يشمل ذلك تعديل منظومة دعم المنتجات البترولية والمياه والكهرباء وإعادة تسعيرها مع مراعاة التدرج في التنفيذ خلال الفترة (2017-2022)، بهدف تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة والمحافظة على الموارد الطبيعية ووقف الهدر والاستخدام غير الرشيد، والتقليل من الآثار السلبية على المواطنين متوسطي ومحدودي الدخل، وضمان تنافسية قطاع الأعمال.

[17] صندوق النقد الدولي، (2018). " المملكة العربية السعودية تقرير القضايا المختارة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2018"، التقرير القطري رقم 18/264.

في هذا الإطار تم تعديل منظومة دعم المنتجات النفطية والمياه والكهرباء، وأقر البرنامج الوطني لتعظيم منافع الحوافز الحكومية من قطاعي الطاقة والمياه الذي يهدف إلى وضع خطة تعديل الأسعار لجميع منتجات الطاقة. وأنشئت شركة وطنية لخدمات كفاءة الطاقة مملوكة من قبل صندوق الاستثمارات العامة تقدم خدمات التدقيق وإدارة وتنفيذ والإشراف على المشاريع والإجراءات اللازمة لرفع كفاءة الطاقة في القطاعين الخاص والعام، مما يساهم في خفض الإنفاق الحكومي وترشيد الاستثمارات الرأسمالية في مشاريع التوسع لإنتاج وتوليد ونقل وتوزيع الكهرباء. وإطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يشمل إلغاء الدعم الحكومي عن منتجات الطاقة تدريجياً مع توفير دعم نقدي مباشر للمواطنين المستحقين للدعم[18].

في هذا السياق، تم أيضاً تبني إصلاحات لقطاع الكهرباء، بهدف تحقيق استدامة ورفع كفاءة قطاع الكهرباء في المملكة، بما يُمكِّن من رفع كفاءة التوليد للمحطات، وخفض استخدام الوقود السائل، ورفع مستوى الالتزام البيئي، وتعزيز موثوقية شبكة نقل الكهرباء لتمكين إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، بهدف تحقيق مستهدفات مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وتحسين شبكات التوزيع وتحويلها إلى شبكات ذكية ورقمية، لتعزيز موثوقية الخدمة المقدمة للمستهلك. كما تم اعتباراً من يناير 2021، تطبيق هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج لآلية جديدة، ضمن الإصلاحات التنظيمية لقطاع الكهرباء، لتحديد الإيراد المطلوب بما يضمن تغطية تكاليف الشركة المترتبة على تقديم الخدمة وفقاً للكفاءة المستهدفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر، مع استمرار تغطية الفارق بين التكلفة والإيراد الفعلي للشركة من خلال حساب الموازنة [19].

يتكامل مع هذه الإصلاحات مؤخراً توجه المملكة إلى تبني مبادرة السعودية الخضراء التي أُعلن عنها في عام 2021 بهدف الحد من انبعاثات الكربون، من خلال رفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى 50 في المائة بحلول عام 2030 عوضاً عن 1 في المائة حالياً. تم في هذا الإطار تضمين موازنة العام المالي 2022 لتدابير تستهدف تصميم الإطار التنظيمي الذي يُمكن من إنتاج الطاقة الشمسية لسعات أكبر من 2 ميجاواط ليتيح للمواطنين وكبار المستهلكين بناء محطات توليد للطاقة المتجددة داخل منشآتهم وتصدير الفائض منها للشبكة العامة للكهرباء وتأهيل الشركات المطورة[20].

إجراءات دعم شبكات الأمان الاجتماعي

تم إنشاء برنامج حساب المواطن لحماية الأسر السعودية من الآثار المباشرة وغير المباشرة للإصلاحات الاقتصادية المُتبناة في إطار برنامج التوازن المالي المتضمن في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي قد تتسبب في عبء إضافي على بعض فئات المجتمع.

تتمثل أهم أهداف برنامج حساب المواطن في تخفيف أثر الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن المبادرات المختلفة على ذوي الدخل المنخفض والمحدود من بعض الإصلاحات الاقتصادية (كتصحيح أسعار منتجات الطاقة والمياه للمراحل القادمة وضريبة القيمة المضافة على جميع الأغذية والمشروبات). إضافة إلى رفع كفاءة الدعم الحكومي، ذلك من خلال تطوير نظام شامل يمكن من خلاله توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطنين بدلاً من الدعم المباشر لمنتجات الطاقة يكفل إعادة توزيع الدعم لمستحقيه، وتشجيع ترشيد الاستهلاك لمنتجات الطاقة والمياه.

---

[18] وزارة المالية، المملكة العربية السعودية، (2017). "بيان الميزانية العامة للدولة عام 2017".

[19] الشركة السعودية للكهرباء، (2020). " السعودية للكهرباء توقّع اتفاقية مع الحكومة ممثلة بوزارة المالية لمعالجة صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة على الشركة"، نوفمبر.

[20] وزارة المالية، المملكة العربية السعودية، (2022). "بيان الميزانية العامة للدولة عام 2022".

يعمل البرنامج على إعادة توجيه المنافع الحكومية للفئات المستحقة لها بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك الرشيد، ويضمن توجيه الدعم بشكل فعال للفئات المستحقة المختلفة، ومن خلال تحويل الدعم النقدي مباشرة للمستفيدين المستحقين. تتمثل المبادئ التوجيهية لتصميم برنامج حساب المواطن فيما يلي:

- توفير الحماية اللازمة لأصحاب الدخل المنخفض من التأثير المحتمل للإصلاحات.
- أن يكون الدعم نقدياً بناءً على مستويات الاستهلاك الرشيد.
- أن يكون الدعم عادلاً لكل فئة ومتغيراً حسب حجم الأسرة.
- البدء بصرف الدعم للأسر قبل تطبيق أي إصلاحات هيكلية تمس المواطن.

تحسين آليات الاستهداف

تحرص المملكة على توفير كافة الخدمات والاحتياجات اللازمة بتكلفة ملائمة لجميع المواطنين، إلا أن آلية الدعم السابقة لمنتجات الطاقة والمياه شملت جميع المستهلكين، مع تفاوت استهلاكهم. فيما اتجهت الحكومة وعبر حساب المواطن إلى رفع كفاءة الدعم الحكومي من خلال إعادة توجيه الدعم للفئات الأكثر استحقاقًا، لتقليل الهدر ورفع كفاءة الاستهلاك. كما تواصل المملكة حالياً سعيها لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي بهدف إنشاء سجل اجتماعي موحد والسماح بالتحول إلى نظام شبكة الأمان الاجتماعي المبني على أساس الاستهداف الدقيق للمستحقين[21].

التقييم والمتابعة

يمثل دعم الإصلاحات للأسر السعودية الخطوة الأولى لبرنامج حساب المواطن، ليكون برنامجاً شاملاً لكافة المساعدات والإعانات الحكومية للفئات المستحقة التي تحصل عليها من خلال بوابة واحدة. تتضمن البوابة نظاماً موحداً لتقييم الأهلية، يُمكن من استهداف الفئات المستحقة بشفافية وفعالية أكبر، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني برامج الإصلاح

ساهم برنامج إصلاح نظم دعم الطاقة في خفض مستويات الدعم بمقدار النصف في الفترة بين 2010 و2020[22]. كما ساعدت التدابير المتخذة لإصلاح المالية العامة بشكل عام في تقوية الحيز المالي للمملكة في ظل انخفاض مستوى عجز المالية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15.8 في المائة في عام 2015 إلى 2.3 في المائة في عام 2021 كنتيجة للآثار الإيجابية للإصلاحات المالية التي من بينها انخفاض مستويات الانفاق العام من 40.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 33.2 في المائة في عام 2021.

[21] صندوق النقد الدولي، (2022). " المملكة العربية السعودية: البيان الختامي الصادر عن خبراء الصندوق بشأن بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2022"، يونيو.

[22] صندوق النقد الدولي، (2022). المرجع السابق.

شكل (10). الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في السعودية (2010-2021)

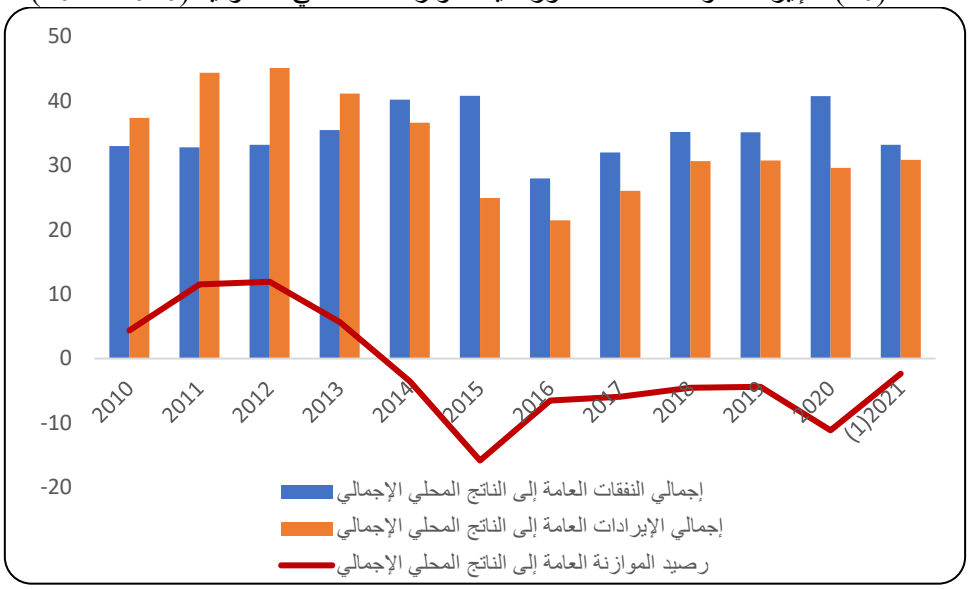

(1) بيان أولي.
المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

جمهورية مصر العربية

خلفية ومبررات الإصلاح

تأتي إصلاحات نظم الدعم السلعي في مصر في سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته مصر خلال الفترة (2016-2019) في إطار تسهيل ممتد من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار أمريكي بهدف التغلب على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية. يتضمن البرنامج إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد وتعزيز مناخ الأعمال وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. يتضمن البرنامج ثلاثة محاور من سياسات الإصلاح تتمثل في:

- إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات.
- إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة منها أنشطة الصناعة والتصدير. يأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنفيذ برامج وحوافز لمساندة الصادرات، وتشجيع الصناعات التحويلية والاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاحات شبكات الأمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

ساعد برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق منذ عام 2016 في خلق حيز مالي ومرونة هيكلية للاقتصاد المصري لمواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وحماية المواطنين الأكثر تعرضا للخطر جراء الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19[23].

[23] وزارة المالية، مصر، (2022). "نسخة المواطن من البيان المالي 2020-2021".

عناصر برامج الإصلاح

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تم تبني عدد من التدابير الإصلاحية التي شملت إصلاحات نظم دعم الطاقة بهدف تحرير أسعارها بالكامل بحلول عام 2019، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية، وتنمية الإيرادات الضريبية بهدف احتواء العجز في الموازنة العامة، ووضع الدين العام الذي بلغت نسبته إلى الناتج 117.5 في المائة في عام 2016 ارتفاعاً من 93.6 في المائة في عام 2015 في مسارات تنازلية تضمن الاستدامة المالية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية، إضافة إلى تحرير سعر صرف العملة المحلية بداية من شهر نوفمبر من عام 2016، وإصدار قوانين مثل قانون تسوية المنازعات الضريبية وقانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، والانتهاء من إعداد مسودة قانون جديد للإفلاس وتصفية المشروعات المتعثرة بما يتفق مع المعايير الدولية وإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي تدابير وإجراءات لترشيد وتحسين كفاءة منظومة الدعم السلعي (خاصة دعم الطاقة) الذي يستفيد منه الأغنياء وغير المستحقين أكثر من الفئات الأقل دخلا، كذلك تسعى الحكومة إلى زيادة مواردها بشكل يتميز بالاستدامة والعدالة وبما يسمح بتمويل برامج لتحقيق التنمية وكذلك لإيجاد منظومة حماية اجتماعية عصرية وشاملة. كما استهدف البرنامج الإصلاحي للحكومة تحفيز الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات التي تؤدى إلى زيادة الموارد العامة.

مثلت إصلاحات دعم الطاقة ركيزةً محوريةً في إجراءات الضبط المالي وتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ مفهوم التنمية الشاملة المستدامة التي تعم كل فئات المجتمع، ذلك من خلال تدعيم نظم الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين بعدالة وجودة عالية من كهرباء ومياه وصرف صحي وسكن اجتماعي وتعليم وصحة، وتطبيق سياسات استهداف أكثر فعالية لحماية الفئات الأولى بالرعاية والتخفيف من تأثير الإصلاحات المالية والاقتصادية على القطاعات الأقل دخلاً، بما يشمل تبني برامج الدعم النقدي الموجهة للفئات الأولى بالرعاية التي تم التوسع فيها، مثل برنامجي تكافل وكرامة، وزيادة الإنفاق على برنامج العلاج على نفقة الدولة والتأمين الصحي، إضافة إلى البرامج المستحدثة مثل الرعاية الصحية لغير القادرين من خلال استصدار قانون التأمين الصحي الشامل بالإضافة إلى تطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة مثل برامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، ودعم المزارعين، وغيرها.

يتكون هيكل الإنفاق على الدعم في الموازنة العامة المصرية من عدد من البنود. فوفق موازنة عام 2021-2022 يبلغ إجمالي النفقات المخصصة لبرامج الدعم على اختلاف أنواعها 321.3 مليار جنيه مصري تمثل 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 17.5 في المائة من مجمل المصروفات وتتكون من أربعة بنود أساسية بما يشمل: 1. الدعم السلعي، و2. الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية، و3. الدعم والمنح للتنمية الاجتماعية، و4. الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية[24].

[24] وزارة المالية، مصر، (2021). "البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة لعام 2021-2022"، مايو.

سياسات وآليات الإصلاح المتبعة

في سبيل تبني الحكومة المصرية لبرامج إصلاح نظم الدعم السلعي، تم تبني عدد من السياسات والآليات على النحو التالي:

الرفع التدريجي لأسعار الكهرباء:

بدأت الحكومة في تبني سياسات للرفع التدريجي لأسعار استهلاك الكهرباء في يونيو من عام 2016 نسبة 20 في المائة، تلته عدد من المراجعات لتعريفة استهلاك الكهرباء بهدف خفض دعم الكهرباء في العام المالي 2018/2017 إلى 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب النسبة المستهدفة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

رفع أسعار منتجات الطاقة للوصول إلى تغطية السعر لمستويات التكلفة قبل الضرائب:

تم في شهري يونيو ونوفمبر من عام 2016 رفع متوسط أسعار البنزين والديزل بنسبة 53 في المائة وأسعار الكيروسين وزيت الوقود (للأسمنت) بنسبة 55 في المائة، و 40 في المائة على التوالي لرفع نسبة السعر إلى التكلفة قبل الضريبة إلى 55 في المائة للبنزين والديزل و58 في المائة لجميع منتجات الوقود. كما تمت زيادة أسعار غاز البترول المسال بهدف زيادة أسعار البنزين والديزل للوصول إلى الاسترداد الكامل للتكلفة وإلغاء دعم الوقود في 2019/2018 باستثناء غاز البترول المسال.

تبني آلية التسعير التلقائي لمنتجات الطاقة:

بهدف الوصول بتغطية السعر لمستويات التكلفة، تم في إطار البرنامج تبني آلية التسعير التلقائي لأسعار منتجات الطاقة التي من شأنها تعديل أسعار الوقود (الديزل، والبنزين، والكيروسين، وزيت الوقود) بما يتماشى مع التغيرات في سعر الصرف وأسعار النفط وحصة منتجات الوقود المستوردة في سلة الاستهلاك (مؤشر هيكلي). ووفق هذه الآلية، تتم مراجعة أسعار المنتجات البترولية كل ثلاثة أشهر، على ألا تتجاوز نسبة التغيير عشرة في المائة ارتفاعاً وانخفاضاً بحسب تقلبات الأسعار بالسوق العالمية. وقد شهد عام 2021، قيام لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية برفع أسعار البنزين بنسبة 12 في المائة.

تدرس الحكومة المصرية في الوقت الحالي تطبيق آلية التسعير التلقائي لإمدادات الغاز الطبيعي إلى المصانع كل ثلاثة إلى أربعة أشهر، على غرار الآلية المُتبناة في تسعير أسعار المحروقات التي يجري تحديدها بمعرفة اللجنة كل ثلاثة أشهر. يأتي ذلك في أعقاب قرار الحكومة المصرية رفع سعر بيع الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة (الأسمنت والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة) بنسبة تصل إلى 28 في المائة اعتباراً من شهر نوفمبر ليصل إلى 5.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في السابق، فيما تم رفع سعر الغاز للصناعات الأخرى بنسبة 21 في المائة يصل إلى 4.75 دولار لكل مليون وحدة حرارية.

مضاعفة مخصصات برنامج دعم الغذاء وتبني آليات للاستهداف الدقيق للمستحقين

قامت الحكومة المصرية بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي بمضاعفة مخصصات برنامج دعم الغذاء بما يشمل كل من برنامج دعم الخبز ودعم البطاقات التموينية. بموجب برنامج دعم الغذاء يحق للمستفيدين الحصول على ما يصل إلى خمسة أرغفة من الخبز المُدعم يومياً. ويحصلون في إطار برنامج دعم البطاقات التموينية على دعم لشراء بعض المواد الغذائية.

تم زيادة البدل الشهري لكل بطاقة تموينية من 15 جنيهاً مصرياً للفرد في عام 2016 إلى 50 جنيهاً في عام 2017 بما يغطي نحو 69 مليون مستفيد. تعتبر هذه الزيادة في مخصصات دعم الغذاء لاسيما الخبز مبررة في ضوء الزيادة المسجلة في مستوى الفقر الذي بلغ وفق خط الفقر الوطني، 32.5 في المائة من إجمالي السكان وفق أحدث بيان[25]، والارتفاع المتواصل لتكاليف المعيشة في مصر في الآونة الأخيرة، وتوجه الحكومة بشكل مستمر نحو تحسين آليات استهداف الفئات الفقيرة من خلال التحول لنظام البطاقات الذكية والتطوير المستمر لآليات الاستهداف وتنقيح البطاقات التموينية.

إجراءات دعم شبكات الأمان الاجتماعي

تم في إطار برنامج إصلاح نظام الدعم السلعي في مصر تبني سياسات من شأنها الاستفادة من الوفورات المالية المُحققة من برنامج إصلاح دعم الوقود في دعم شبكات الأمان الاجتماعي لتوفير الحماية اللازمة لدعم الفئات الأقل دخلاً في إطار برنامج الحكومة لتوجيه الدعم إلى المستحقين من الأسر الفقيرة بصورة مباشرة وذلك للتخفيف من أثر هذه الإصلاحات على الطبقات محدودة الدخل عبر التزام الحكومة بتخصيص 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم شبكات الحماية الاجتماعية، تمول من خلال الوفر المُتحقق من إصلاح برامج دعم الطاقة.

سعت مصر في إطار إصلاحات نظام الدعم السلعي إلى التحول من نظام للدعم الاجتماعي المُعمم المُكلف وغير العادل الذي يفتقر إلى آليات دقيقة للاستهداف إلى بناء شبكة أمان اجتماعي تقوم على نظم الدعم النقدي الأفضل استهدافاً. كما تم في إطار البرنامج توسيع برامج التحويلات النقدية وزيادة المخصصات شبه النقدية في إطار برنامج دعم الغذاء لتقليل معدلات الفقر.

تشمل شبكة الأمان الاجتماعي في مصر برامج للتحويلات النقدية ومن أهمها برنامج تكافل وكرامة، وبرنامج معاشات التكافل الاجتماعي، وبرامج دعم شبه نقدية، مثل برنامج دعم البطاقات التموينية، وبرنامج دعم عيني، ممثل في برنامج دعم الخبز كما سبق الإشارة.

برنامجي تكافل وكرامة

تم إنشاء برنامجي تكافل وكرامة للدعم النقدي في عام 2015 كأحد برامج التحويلات النقدية المشروطة التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي لتوفير دعم الدخل للأسر الفقيرة التي لديها أطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الهمم. تم في إطار إصلاح شبكات الأمان الاجتماعي زيادة تغطية المستحقين في إطار برنامج تكافل وكرامة من 1.5 مليون أسرة في عام 2016، إلى 3.4 مليون أسرة في عام 2022، يتم في إطار البرنامج صرف ما بين 323 و450 جنيهاً للأسرة الواحدة اعتماداً على حجم الأسرة، وقد بلغت كلفة البرنامج منذ إطلاقه في عام 2015 وحتى نهاية عام 2021 نحو 70 مليار جنيه.

تستخدم الحكومة هذه البرامج كآلية لتخفيف الأعباء المعيشية على الفئات الهشة من وقت لآخر، فبهدف توفير الحماية للفئات محدودة الدخل جراء الارتفاعات السعرية الكبيرة المحققة في أسعار السلع الأساسية خلال عام 2022 نتيجة للتطورات الجيوسياسية العالمية، أعلنت وزارة المالية عن خطتها لزيادة عدد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بنحو 450 ألف أسرة جديدة بكلفة تقدر بنحو 2.7 مليار جنيه، في إطار حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية بقيمة 130 مليار جنيه للتعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية، وتخفيف آثارها على المواطنين.

[25] World Bank, (2022). "World Development Indicators", March.

يشمل الدعم النقدي في إطار برنامج تكافل، تقديم دعماً نقدياً موجه لنفقات تعليم طفلين في الأسرة حتى المرحلة الثانوية، ويتوزع الدعم بقيمة 140 جنيهاً للطالب في المرحلة الثانوية، و100 جنيهاً للطالب في المرحلة الإعدادية، و80 جنيهاً شهرياً للطالب في المرحلة الابتدائية بحد أقصى طفلين داخل الأسرة. يجري العمل حالياً على تقديم دعم نقدي للطالب الجامعي من أسر تكافل بقيمة 200 جنيه في الشهر، من خلال حصر عدد الطلاب الجامعيين في الأسر المستفيدة من البرنامج الذين بلغ عددهم حوالي 70 ألف طالب.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج تكافل هو برنامج مشروط للدعم النقدي، حيث يشترط للحصول على الدعم عدم وجود حالات زواج مبكر في الأسرة المشمولة بالدعم، بجانب مشروطية الالتحاق بالتعليم عبر انتظام أطفال الأسرة في التعليم بنسبة لا تقل عن 80 في المائة من الحضور في الظروف العادية، ومشروطية الحصول على الخدمات الصحية، بتلقي الأم والطفل لخدمات الرعاية الصحية الأولية المجانية. فيما يعد برنامج كرامة برنامجاً للدعم النقدي غير المشروط بحكم طبيعة معايير الاستحقاق في إطار البرنامج التي تتمثل في حالات المرض، أو الإعاقة، أو الشيخوخة، أو الأيتام.

في إطار التحول الرقمي، تم استحداث بطاقة "ميزة" لصرف الدعم النقدي للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة إلكترونياً من خلال فتح حسابات بنكية لكل عملاء البرنامجين في بنك ناصر الاجتماعي، للصرف من جميع ماكينات الصراف الآلي لجميع البنوك المصرية، ومكاتب البريد، وفروع بنك ناصر الاجتماعي، وإجراء جميع معاملات الشراء التجارية والمدفوعات الحكومية.

تسعى وزارة التضامن حالياً إلى التوسع في مساعدة أسر تكافل وكرامة للحصول على فرص عمل، لتخرجهم من المساعدات والدعم إلى الاستقلالية والإنتاج في إطار سياسة الوزارة للدمج بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ذلك من خلال برنامج "فرصة" بالتعاون مع الجمعيات الأهلية من خلال محاوره الثلاثة وهي (توفير فرصة عمل من خلال برامج التوظيف، والتدريب على فرصة عمل أو مهنة، ونقل وامتلاك الأصول الإنتاجية).

برنامج معاش التضامن الاجتماعي

يوفر معاش التضامن الاجتماعي تحويلات نقدية للفئات الضعيفة بحوالي 400 ألف أسرة. والأسر التي تحصل على معاش الضمان الاجتماعي، هي الفئات التي لا يشملها برنامجا تكافل وكرامة، مثل فئات المطلقات أو الأرامل اللاتي ليس لديهن أبناء، والأيتام، وكبار السن، وهذه الفئات تسعى الحكومة المصرية قريباً لضمها لبرنامج تكافل وكرامة في مشروع قانون الدعم النقدي الموحد الذي يجري العمل عليه حالياً.

التقييم والمتابعة وتحسين آليات الاستهداف

يتم تنقيح قواعد البيانات الخاصة بالمستحقين للدعم النقدي كل ثلاث سنوات للتأكد من أهلية المستحقين للحصول على الدعم. كنتيجة لعمليات المراجعة الدورية للقوائم خرج ما يقارب من مليون مستفيد نتيجة تحسن مستوى الأسرة الاقتصادي وتحقق أحد معايير الإقصاء مثل امتلاك الأسرة أرضا زراعية بواقع نصف فدان أو أكثر، أو إيجار أرض زراعية بواقع فدان فأكثر، أو امتلاك سيارة، أو معدات ثقيلة، أو تأمينات اجتماعية، أو عمل منتظم لعائل الأسرة بدخل يزيد عن ضعف قيمة المساعدة المستحقة للأسرة، وتم في المقابل تضمين مستحقين آخرين.

ويتم في هذا الصدد في المرحلة الحالية إعادة تسجيل الأسر المستحقة للدعم في إطار برنامجي تكافل وكرامة لتقييم الأسر مرة ثانية بالاستعانة بالبحوث الميدانية، وإدخال البيانات على معادلة اختبارية تقيس النواحي الاقتصادية والسكنية والاجتماعية والتحقق بشكل كامل سواءً من معايير الإقصاء أواستحقاق الأسرة.

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تبني برامج الإصلاح

بحسب صندوق النقد الدولي، ساهم إصلاح دعم الطاقة وضبط الأجور وفرض ضريبة القيمة المضافة في تقليص العجز المالي، وساعد في إفساح المجال للإنفاق الاجتماعي لدعم الفقراء، وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري[26]. أما على صعيد السياسة المالية، فقد ساهمت التدابير الجاري تنفيذها لإصلاح نظم دعم الطاقة في الاتجاه نحو تحقيق الانضباط المالي والتشجيع على زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة. كما ساهم الاتجاه إلى تطبيق آلية التعديل التلقائي لأسعار الوقود وربطه بالتحركات في الأسعار العالمية في توفير الحماية النسبية لأوضاع المالية من التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف وأسعار النفط العالمية.

المساهمة في خفض العجز في الموازنة العامة للدولة ووضع الدين العام في مسارات قابلة للاستدامة

كان من بين أهم ثمار برنامج إصلاح الدعم السلعي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وتوجيه الدعم إلى المستحقين وخاصة من خلال خفض الإنفاق على دعم منتجات الطاقة، الأمر الذي ساهم في اتخاذ عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لمسار هبوطي بداية من أول عام لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تراجعت النسبة من 12.5 في المائة في العام المالي 2015-2016، إلى 4.5 في المائة في عام 2019-2020. كما ساهمت منظومة الإصلاحات التي تم تطبيقها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري المطبق خلال الفترة (2016-2019) ومن بينها إصلاح نظم الدعم السلعي في وضع الدين العام في مسارات قابلة للاستدامة، حيث تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 101 في المائة في عام 2015-2016 إلى 86.1 في المائة في عام 2019-2020.

شكل رقم (11)
نسبة عجز الموازنة والدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر

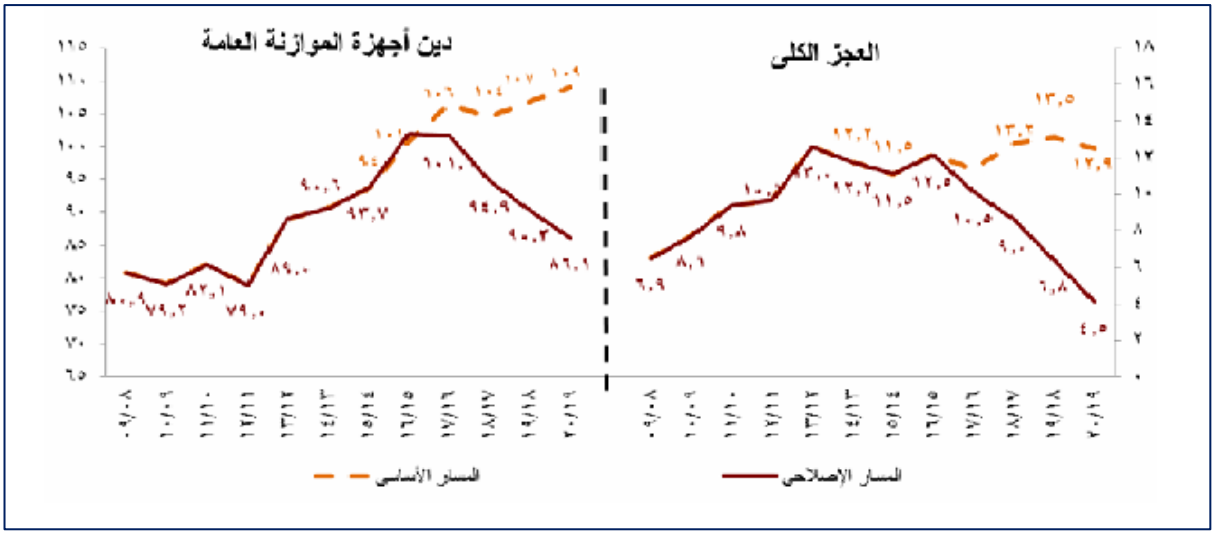

وزارة المالية، مصر، (2021). "البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة لعام 2021-2022"، مايو.

[26] IMF, (2017), "Arab Republic of Egypt: First Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility and Requests for Waivers for Nonobservance and Applicability of Performance Criteria-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt", Sep.

الأهمية النسبية لقيمة وبنود الدعم قبل الإصلاح وبعد الإصلاح[27]

تمثلت أبرز نتائج إصلاحات نظام الدعم السلعي كذلك في التحول في هيكل الإنفاق لصالح برامج الدعم ذات الصلة بتقوية شبكات الأمان الاجتماعي التي تتسم بمستويات أعلى من الاستهداف وخفض وترشيد بنود الإنفاق على بعض برامج الدعم السلعي غير القائمة على الاستهداف، وإلغاء بعضها الآخر بما يسهم في تقوية أوضاع الموازنة العامة للدولة وتوجيه الدعم للمستحقين وذلك على النحو التالي:

- انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على برامج الدعم السلعي كنتيجة لسياسات الإصلاح المتبعة لتنخفض أهميتها النسبية من نحو 70.5 في المائة من إجمالي الإنفاق على الدعم في موازنة العام المالي 2017-2018 إلى ما يقرب من 34 في المائة في موازنة العام المالي 2021-2022، لصالح ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق على برامج المنح ودعم الخدمات الاجتماعية التي تتضمن الإنفاق على برامج الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية بما يشمل الدعم النقدي والمعاشات من 27 في المائة في موازنة العام المالي 2017-2018 إلى 57 في المائة في موازنة العام المالي 2021-2022.

شكل (12). الهيكل النسبي للإنفاق على بنود الدعم في الموازنة المصرية

المصدر: وزارة المالية، مصر، البيان المالي لموازنات الأعوام المذكورة.

- انخفاض دعم المواد البترولية من نحو 64 في المائة من إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في موازنة عام 2011-2012، إلى 33 في المائة في مشروع موازنة العام المالي 2017-2018، واستمرار انخفاضه إلى ما يمثل 5.7 في المائة في موازنة العام المالي 2021-2022، ليفسح المجال لزيادة كبيرة في الدعم النقدي ودعم السلع التموينية ودعم صناديق المعاشات التي ارتفعت في مجملها من 26 في المائة من إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في العام المالي 2011-2012 إلى 42.7 في المائة في موازنة العام المالي 2017-2018، ولترتفع في موازنة العام المالي 2021-2022 إلى نحو 47.9 في المائة.

[27] وزارة المالية، مصر، البيان المالي لموازنات الأعوام المذكورة.

شكل (13). تغير الأهمية النسبية للإنفاق على دعم الوقود ما بين موازنتي العام المالي 2012-2011 و2018-2017 (%)

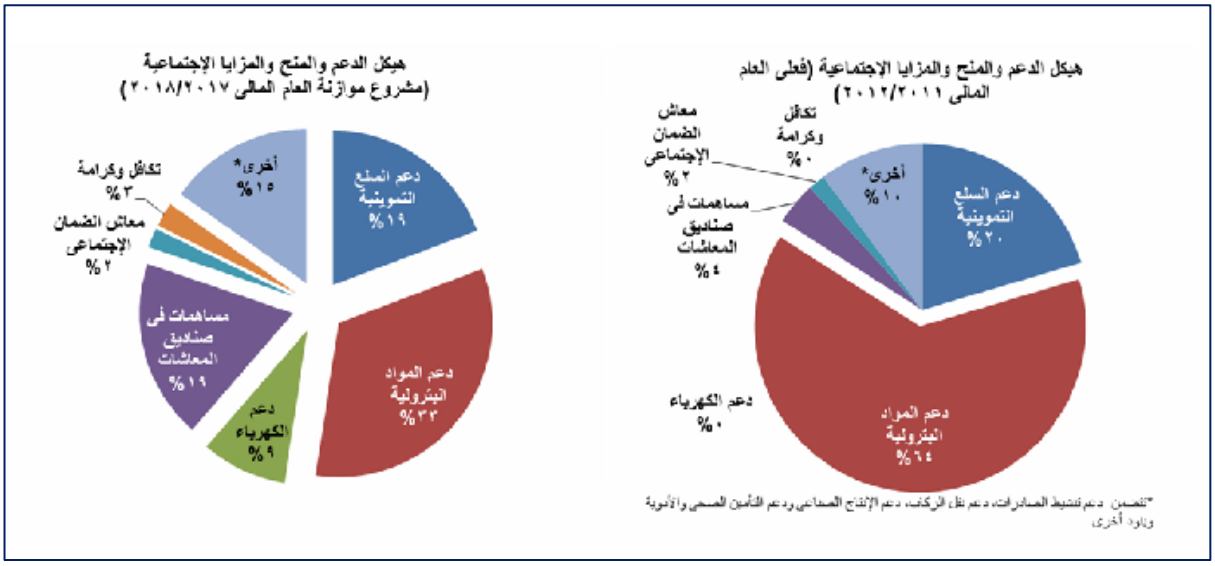

المصدر: وزارة المالية، مصر، البيان المالي لموازنات الأعوام المذكورة.

- ارتفعت مخصصات معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة من 10 مليار جنيه في العام المالي 2017-2016 إلى نحو 15.4 مليار جنيه في مشروع موازنة العام المالي 2018-2017 بنحو 50 في المائة، حيث تغطى المعاشات المقدمة لنحو 1.7 مليون أسرة مستحقة، واستمرار ارتفاعها لتسجل 19 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2022-2021، وبما يغطي 3.8 مليون أسرة.

4.4. المملكة المغربية

يعود تاريخ سياسة الدعم في المغرب إلى أواخر ثلاثينات القرن الماضي وتندرج هذه السياسة ضمن السياسات العامة الهادفة إلى إرساء الحماية الاجتماعية للمواطنين. ويتجلى الهدف الأساسي المتوخى من سن هذه السياسة في ضمان استقرار أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين والتنمية الاقتصادية لعدد من القطاعات المنتجة.

السلع المدعمة والآليات المستخدمة لتنفيذ سياسة الدعم الحكومي

بعد موجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الفترة 2013-2012، مما انعكس على فاتورة استيراد النفط وضاعف الدعم المالي الذي تتحمله الدولة أنذاك لدعم أسعار استهلاك المنتجات النفطية، اضطرت الحكومة إلى تحرير أسعار مادتي الديزل والبنزين. على إثر ذلك، تم تحرير سعر البنزين كلياً منذ فبراير 2014، ثم الديزل كلياً بداية من يناير 2015. أما فيما يخص الكهرباء، فلا يتم دعم أسعار استهلاك الكهرباء، وإنما هناك تدرج في الأسعار حسب الكمية المستهلكة.

في المقابل، تستمر الدولة في دعم غاز الطبخ فقط المتمثل في غاز البوتان من خلال دعم سعر البيع ويوجه الدعم إلى الموزعين. يحدد ثمن بيع غاز البوتان بنحو 3333.33 درهم للطن أي 40 درهم للقنينة من فئة 12 كجم، و10 دراهم للقنينة من فئة 3 كجم (دون احتساب مصاريف النقل بين المناطق)، حيث تتحمل الدولة كل الفارق بين الثمن المحدد وثمن التكلفة الحقيقية. ويختلف الدعم من شهر لآخر حسب تطور سعر الغاز في

الأسواق العالمية. قُدرت التكلفة المالية لدعم الغاز بحوالي 9.09 مليار درهم مغربي في عام 2020، شكلت حوالي 4.3 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، وحوالي 3.7 في المائة من إجمالي النفقات العامة. أما فيما يخص المنتجات الغذائية، فقد بلغ حجم دعم دقيق القمح اللين و السكر والزيوت النباتية 4.6 مليار درهماً في سنة 2020، أي حوالي 2.2 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، و1.9 في المائة من إجمالي الإنفاق العام.

فبالنسبة للقمح و مشتقاته (القمح اللين ودقيق القمح اللين)، فيتم الدعم على مستويات مختلفة بما يشمل: الإنتاج، والاستيراد، والاستهلاك، والنقل. على مستوى الإنتاج، يتم إعطاء منحة مباشرة نقدية للمجمعين والمطاحن من أجل تجميع وتخزين الانتاج الوطني من القمح اللين، حيث بلغت منحة التجميع خلال الموسم الفلاحي السابق (2021/2020) 5 دراهم للقنطار، ومنحة التخزين 2 درهم للقنطار لكل 15 يوماً من التخزين على مجموع كميات القمح اللين التي تم اقتناؤها من طرف مؤسسات التخزين خلال فترة التسويق. أما على مستوى الاستيراد، وفي حالة ارتفاع أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية ومن أجل ضمان تزويد السوق الوطنية بهذه المادة والحفاظ على أسعار الخبز، فيتم تفعيل نظام التعويض عند الاستيراد. يتعلق الأمر بتعديل التعريفة الجمركية بشكل موسمي، ومنح المستوردين دعماً نقدياً إذا تجاوزت تكلفة الاستيراد تتجاوز السعر المستهدف (يتم تحديده بقرار وزاري) رغم حذف الرسوم الجمركية، حيث تتحمل الدولة الفرق الناتج عن ارتفاع السعر العالمي. على مستوى الاستهلاك، يتم دعم ثمن بيع حصص محدودة من دقيق القمح اللين حيث بلغ في عام 2020، 6.26 مليون قنطار موجهٌ إلى المناطق الفقيرة. تقدم الدولة 7.143 درهم للقنطار من أجل الحصول على دقيق يباع بمبلغ 200 درهم للقنطار. على مستوى النقل من المطاحن إلى مراكز البيع، يُوجه دعم نقدي لشركات النقل في إطار صفقة مشتريات عمومية.

بالنسبة لمادة السكر، فيتم على مستوى الاستيراد تقديم دعم نقدي للمصفاة المستوردة للسكر الخام في حال تجاوز سعر السكر الخام السعر المستهدف عند الاستيراد (مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35 في المائة من ثمن التكلفة والشحن). على مستوى الاستهلاك، يُمنح دعم جزافي لثمن بيع السكر المكرر (المصفى) يبلغ 2847 درهم للطن مع احتساب الرسوم، ويشكل السقف بالنسبة للدعم على مستوى الاستهلاك، بينما لا يوجد سقف للدعم على مستوى الاستيراد. فيما يخص الزيت النباتي، لا يوجد دعم سعري مباشر بعد أن تم تحرير سلسلة الزيوت النباتية في نوفمبر من سنة 2000. على إثر ذلك، تم تخصيص دعم جزافي للمنتجين المحليين لبذور عباد الشمس والكولزا. وبالنسبة للسقوف، يتم تحديد الدعم بناءً على سعر هذا المنتج في السوق الدولية، ذلك من أجل ضمان سعر شراء لدى الفلاحين يساوي 5000 درهم للطن وبهامش تجميع يساوي 500 درهم للطن، تستفيد منه التعاونيات المكلفة بعملية التجميع.

الأطر المؤسسية للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية: تدبير وتنفيذ سياسة الدعم

تم التأسيس لسياسة الدعم وفق القانون رقم 1403.74.1 الذي أعاد تنظيم صندوق المقاصة (الدعم) والقانون رقم 12-94 المتعلق بالمكتب الوطني للحبوب والقطاني. ويخضع تنفيذ وتدبير سياسات الدعم الموجه لغاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين لمجموعة من الأطر المؤسسية للدعم كالآتي:

من حيث تنفيذ سياسة الدعم: تختص بتنفيذ سياسة الدعم هيئتان هما: صندوق المقاصة الذي يدير دعم غاز البوتان والسكر وبعض المواد الاستهلاكية في المناطق الجنوبية للمملكة، والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، فيما يخص القمح اللين والدقيق الوطني وبعض الزراعات الزيتية. ومن حيث تدبير سياسة الدعم: تجتمع اللجنة المشتركة المكونة من ممثلي وزارات الطاقة والداخلية والمالية والصناعة والفلاحة، وتتم دعوة أي قطاع حكومي معني بالملف، لتدارس كافة الاسئلة المتعلقة بسياسة وتنفيذ الدعم بالنسبة لغاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، ذلك في إطار مقاربة تشاركية، تفاعلية وتشاورية بين مختلف الفاعلين والمتدخلين المعنيين.

يرجع تعدد القطاعات الوزارية المتدخلة في نظام المقاصة إلى اختلاف المسؤوليات، حيث إن المهام الرئيسة لصندوق المقاصة تقتصر على تحقيق الاستقرار في أسعار السلع المدعمة والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين في حين أن اختصاصات القطاعات الوزارية الأخرى (كقطاع الطاقة بالنسبة لغاز البوتان وقطاع التجارة والصناعة وقطاع الفلاحة بالنسبة للسكر) تتعدى ذلك إلى تأمين تزويد السوق الوطنية من المواد الأساسية بما فيها المواد المدعمة، إنشاء مخزون السلامة بالنسبة للمواد النفطية والسكر. وهو ما يتطلب تتبعا لكافة العمليات المرتبطة بهذه المواد كالإنتاج المحلي، والاستيراد، والتوزيع، والاستهلاك.

حالياً، يتسم نظام دعم مادتي السكر وغاز البوتان بدون أية أسس للاستهداف. أما بالنسبة للدقيق المدعم، فيتم توزيع الحصة الإجمالية بين المراكز المستفيدة بمختلف أقاليم المملكة. ويعهد توزيع الحصص بين هذه المراكز إلى لجنة تضم عدة وزارات أخذاً بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات أهمها القدرة الشرائية للمستهلكين وحالة التموين والخصوصيات الجهوية كنمط العيش والحاجيات المعبر عنها من طرف السلطات المحلية. ولإنتاج هذه الحصص، يقوم المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني في إطار لجنة تضم ممثلي قطاع المطاحن وإدارات أخرى بتحديد الكميات التي يعهد إنتاجها لكل مطحنة صناعية، كما يعين المكتب المراكز التي تمونها كل مطحنة أخذاً بعين الاعتبار تكاليف النقل. ويعهد بتسويق هذه الحصص بالمراكز المستفيدة لتجار يرجع اختيارهم حصريا، وطبقا للقوانين الجاري بها العمل، إلى المطاحن الممونة.

مبررات إصلاحات الدعم وأبرز المراحل التي مر بها حتى سنة 2020 وأهم التدابير المتخذة لذلك

تتجلى مبررات الإصلاح في محدودية نظام المقاصة وتضخم تكلفته، حيث بلغت نفقات المقاصة (الدعم) مستويات قياسية ناهزت 56,6 مليار درهم في سنة 2012، وأثر ذلك سلباً على حسن برمجة الموارد المالية والتنفيذ العادي للنفقات العمومية. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن نفقات المقاصة قد تجاوزت باستمرار الاعتمادات المرصودة لها خلال فترة ما قبل الإصلاح، حيث تم اللجوء إلى فتح اعتمادات إضافية منذ سنة 2008، لاسيما بالاقتراض، وعلى حساب الاستثمار العمومي، دون التمكن من الحد من تراكم المتأخرات التي ناهزت 22 مليار درهم بنهاية سنة 2012. في هذا الصدد، بلغ الغلاف المالي الموجه للمقاصة ما يناهز 214 مليار درهم بين سنتي 2010 و 2014، كان من الممكن توجيهها للمساهمة في استحداث وتطوير البنيات التحتية أو في تسديد جزء مهم من الدين العام.

كما تُعزى الحاجة إلى مواصلة إصلاح نظام الدعم حالياً إلى انعدام سياسة الاستهداف، إذ يقتصر الدعم الحالي على غاز البوتان، والسكر والقمح اللين وحصص محددة من دقيق القمح اللين، ويتم دعم الاستهلاك الوطني من مادتي السكر وغاز البوتان بصفة عامة دون اللجوء إلى أي نوع من الاستهداف، مما يطرح إشكاليات نجاعة هذه المنظومة ومدى استفادة الفئات المستحقة منها.

غير أن متابعة إصلاح نظام الدعم وإعادة توجيه الاعتمادات المرصودة له يبقى رهيناً بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد، الذي انخرط فيه المغرب بشراكة مع البنك الدولي، والذي يمثل شرطا مسبقاً وأساسياً لمواصلة إصلاح نظام المقاصة، حيث ينص على إحداث قاعدة بيانات رقمية للمعطيات الاقتصاديَة والاجتماعية للسكان في المغرب، مما سيسهل عملية تصنيف السكان والتعرف على مختلف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي التمكن من رصد السياسات الاجتماعية الفعالة الضرورية لكل فئة مع استهداف ناجع للمستفيدين المؤهلين بطريقة عادلة، وتجاوز للإشكاليات التقنية التي تعيق إيصال الاستفادة الفعلية من هذه البرامج إلى الفئات التي تستحقها فعلياً.

إصلاحات الدعم الحكومي: مراحل الإصلاح، آفاق الإصلاح، والخطوات المستقبلية

شكل إصلاح نظام المقاصة واحداً من الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي عرفت ديناميكية وتقدماً بارزاً. ولقد أعربت التغييرات والإصلاحات التي توالت خلال السنوات الأخيرة عن الالتزام والإرادة القوية لتعديل التوازنات الاقتصادية للبلاد وحسن تدبير النفقات العامة، ذلك في ظل ظروف اتسمت بتقلبات الأسواق العالمية التي أثرت بقوة على جل البنيات الاقتصادية وخصوصا الهشة منها.

مراحل الإصلاح: تم الشروع في إصلاح نظام المقاصة في عام 2012 من خلال مراجعة أولية لأسعار الوقود، بما مكن بعدها تطبيق نظام المقايسة، المعتمد بين سبتمبر 2013 ونوفمبر 2015، من مواصلة هذا الإصلاح عبر حذف الدعم الموجه لهذه المواد بصفة تدريجية، إذ لم تعد مدعمة منذ أول يناير 2015. وبعد تحديد فترة انتقالية تراوحت بين شهري يناير ونوفمبر 2015، تمت خلالها المصادقة على أسعار الوقود كمرحلة تمهيدية، ثم تم تحرير هذه المواد بصفة نهائية منذ أول ديسمبر 2015، حيث أصبحت تُحدد أسعارها طبقاً لوضعية السوق من حيث العرض والطلب.

آفاق الإصلاح: بمنظور شامل، يتوخى إصلاح الدعم إعادة هيكلة نظام الدعم الاجتماعي، بالانتقال من منظومة دعم كانت مرتكزة على الأسعار وشاملة لجميع الفئات الاجتماعية، إلى منظومة دعم أكثر استهدافاً تعتمد على الخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية ولاسيما برامج "راميد" و"تيسير"، إلخ. فالحكومة المغربية منكبة على تطوير آليات الدعم الاجتماعي وترشيده، وتحسين منظومة الاستهداف عبر انخراطها في إصلاحات السجل الاجتماعي الموحد. شراكة مع البنك الدولي، تعمل الحكومة على إحداث قاعدة مركزية للبيانات الديمغرافية والبيوميترية الخاصة بكافة السكان، التي ستشكل المنطلق والأساس لتحديد الفئات المستهدفة من البرامج الاجتماعية مما سيشكل منعطفاً جديداً على مستوى رقمنة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح برامج الدعم الاجتماعي.

جدول (7). أهم التدابير ومراحل الإصلاح في المغرب

السلعة	التدابير المتبناة
المنتجات النفطية (الديزل، البنزين)	• **منذ أول ديسمبر 2015**، تم تحرير أسعار الوقود بعد العديد من الإصلاحات الجزئية التي توالت بصفة تدريجية، بدءاً بمقايسة الأسعار التي كانت ثابتة بالماضي، وبعدها اعتماد المصادقة على الأسعار التي مكنت من هيكلة القطاع النفطي لهذه المرحلة: • **2013:** تم اعتماد نظام المقايسة الجزئية بتاريخ 16 سبتمبر 2013 لتحديد أسعار البنزين والجازولين والفيول رقم 2. وقد هدف هذا النظام إلى حصر الدعم الموجه لهذه المحروقات في حدود الغلاف المالي المحدد برسم قانون المالية، مع عكس الفارق الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية على الأثمان الداخلية سواء بالارتفاع أو بالانخفاض. • **2014:** بالنسبة لمادتي البنزين والفيول رقم 2، تمت مقايستهما بشكل كلي، حيث لم تعد تدعم هاتين المادتين منذ فبراير 2014. • بالنسبة لمادة الجازولين: تم حذف الدعم الموجه لهذه المادة بصفة تدريجية ،حيث تم تحديد مستويات الدعم في 2.15 درهم للتر في شهر يناير و1.70 درهم للتر في شهر أبريل و1.25 درهم للتر في شهر يوليو و0.80 درهم للتر في شهر أكتوبر . • بالنسبة للفيول رقم 2 والفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء: فقد تم إدراجهما في نظام المقايسة منذ بداية يونيو 2014، حيث صارا خاضعان لنفس الأحكام المطبقة على البنزين والفيول رقم 2 الصناعي، أي بارتباط تام بأسعارها العالمية . • **2015:** رفع الدعم عن الجازولين على غرار البنزين والفيول، وتحرير أسعار كل المواد النفطية في ديسمبر 2015.
غاز الطبخ	• **ـ حذف نظام تسوية ملفات استيراد غاز البوطان على مستوى صندوق المقاصة** : ويجدر التذكير أنه إلى حدود شهر ماي 2016، تدخلت الدولة على ثلاث مستويات وهي: (أ) مستوى الاستيراد و(ب) مستوى النقل و(ج) مستوى التوزيع. ابتداء من شهر يونيو، تم

السلعة	التدابير المتبناة
	العمل بنظام جديد مكن من تبسيط هذه الآليات وذلك بحذف الدعم الموجه عند الاستيراد وإدراجه بشكل جزافي في بنية سعر غاز البوتان. وبالتالي، تم حصر دعم غاز البوتان على مستوى النقل والتوزيع. ثم تحيين تركيبة أسعار غاز البوطان عند التوزيع سنة 2020.
السلع الغذائية	– التقليص التدريجي لحصة الدقيق الوطني للقمح اللين من 10 مليون قنطار في سنة 2009 إلى 6.26 مليون قنطار خلال سنة 2020.

المصدر: الاستبيان

الخطوات المستقبلية:

تنوي الحكومة مواصلة مجموعة من الخطوات لإتمام عملية إصلاح نظام الدعم مستقبلا في باقي المنتجات المدعمة، حيث تم على مستوى غاز الطبخ، تحرير سعر بيع غاز البوتان وذلك بعد تهيئة الظروف المناسبة لوضع سجل موحد وتحديد شروط الأهلية للمستفيدين ومنحهم بطاقات اجتماعية تخول لهم الاستفادة من مجموعة من البرامج الاجتماعية. وبالنسبة لمادة السكر، يتم الرفع التدريجي لسعر بيع السكر عن طريق التقليص التدريجي للدعم الجزافي لمادة السكر الذي يناهز 2.84 درهم للكيلو جرام، ثم مراجعة نظام التعريفة الجمركية المطبقة على الواردات من السكر أخذاً بعين الاعتبار التحولات الجوهرية التي عرفتها أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية. كما سيتم على مستوى مادة الدقيق الوطني، الاستمرار في التقليص التدريجي لحصة الدقيق الوطني للقمح اللين الذي انخفض من 10 مليون قنطار سنة 2009 إلى 6.26 مليون قنطار سنة 2020، ثم مراجعة نظام توزيع الحصص بالنسبة للدقيق الوطني على أساس خريطة الفقر متعددة الأبعاد الجديدة لسنة 2014 مع تطوير آليات المراقبة وتحسين التنسيق بين المتدخلين.

أهم التدابير التي اتخذت لتخفيف أثر إصلاح الدعم

بعد تحرير المنتجات النفطية (الديزل، البنزين)، تم دعم قطاع النقل من أجل التخفيف من وطأة مقايسة الجازولين على أسعار النقل العمومي في إطار دعم شامل وإعادة تأهيل لهذا القطاع، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتلخص في:

أولاً، تعويض شركات النقل الحضري بالحافلات من ارتفاع سعر الجازولين.

ثانياً، دعم تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني، بمنحة تقدر بنحو 50 ألف درهم للسيارة.

ثالثاً، دعم تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول، بموجب المرسوم رقم 469.14.2 بتاريخ 18 يوليو 2014، تحدد قيمة منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول في 80 ألف درهم للسيارة.

كما تم على مستوى إنتاج الكهرباء، استبدال الدعم الممنوح للفيول رقم 2 والفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء بمنحة مباشرة ومؤقتة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار عقد موقع بين الدولة والمكتب للفترة الممتدة من 2014 إلى 2017، وذلك لتغطية التكلفة الناتجة عن رفع الدعم عن هذه المادة.

تأثر الإصلاحات بجائحة كوفيد-19

في إطار تخفيف وطأة الأزمة الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، اتخذت الحكومة بناءً على مقترحات لجنة اليقظة الاقتصادية جملة من القرارات والتدابير لفائدة الأفراد والشركات، لاسيما المتوسطة والصغرى والصغيرة جداً، المهن الحرة التي تواجه صعوبات بسبب تداعيات هذه الجائحة. كما ضاعفت الحكومة عنايتها بالفئات الاجتماعية في ظل هذه الظرفية الاستثنائية والعصيبة،

حيث اتخذت مجموعة من التدابير لدعم الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، المتضررة من تباطؤ النشاط الاقتصادي جراء جائحة فيروس كورونا، حيث عملت على صرف منح دعم مباشر بصفة مؤقتة للأسر المحتاجة والهشة. وبالموازاة مع ذلك، باشرت السلطات توزيع مؤن غذائية على الأسر الأكثر تضرراً.

5. الخلاصة والانعكاسات على صعيد السياسات

في سياق تنامي اهتمام الحكومات حول العالم بإصلاحات المالية العامة، وتسارع تبني تدابير على جانبي الموازنة العامة للدولة التي من شأنها توسيع الحيز المالي بما يُمكن الحكومات من المزيد من الإنفاق الداعم للنمو والتشغيل ومواجهة الأزمات الاقتصادية، يأتي هذا الإصدار من تقرير نافذة على طريق الإصلاح الذي يتطرق إلى إصلاحات نظم الدعم السلعي، ويستعرض في هذا السياق تجارب عدد من الدول العربية متنوعة من حيث الهياكل الاقتصادية بما يشمل كل من البحرين، والجزائر، والسعودية، ومصر، والمغرب.

أشار التقرير إلى تكثف وتسارع وتيرة تلك الإصلاحات خلال العقد الأخير لاسيما في أعقاب عام 2014 في ظل الضغوطات التي شهدتها الموازنات العامة في عدد من الدول العربية سواءً نتيجة للانخفاض الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط والذي تسبب في ضغوطات على موازنات الدول العربية المصدرة للنفط، أو في ظل حاجة عدد من الدول العربية المستوردة للنفط إلى توسيع الحيز المالي بما يسمح بزيادة الإنفاق العام الداعم للنمو والتشغيل. وزاد من أهمية إصلاحات نظم الدعم السلعي مؤخراً الدلائل العديدة التي أظهرت عدم كفاءة نظم الدعم السلعي المُعمم التي تفتقر إلى آليات دقيقة لاستهداف الشرائح المستحقة للحصول على الدعم، وتوجه الدعم في المقابل إلى الشرائح الأغنى في عدد من الدول التي طبقت هذه النظم، حيث أشارت الدلائل على سبيل المثال إلى توجه نحو 90 في المائة من دعم الجازولين إلى شريحة أغنى 20 في المائة من السكان في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناهيك عن دور نظم الدعم السلعي المُعمم في زيادة مستويات هدر الاستهلاك من السلع المدعمة، وتشويه آليات توزيع الموارد الاقتصادية.

بناءً عليه، تبنت الدول العربية العديد من الإصلاحات لنظم الدعم السلعي، تركزت في التحرير التدريجي لأسعار الطاقة، وتبني آليات التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للطاقة إلى السوق المحلية، وتوجيه الوفر المالي الناتج عن تلك الإصلاحات إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، والتوجه في المقابل إلى تبني نظم الدعم النقدي سواءً المشروط أو غير المشروط لتمكين الفئات الهشة من تحمل التبعات الاقتصادية الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي المختلفة التي تم تبنيها خلال تلك الفترة. ركزت الجهود المبذولة في سياق هذه الإصلاحات على الاستهداف الدقيق للمستحقين للدعم وعلى وضع أسس واضحة للاستهداف، وبناء قواعد بيانات قومية، وسجلات اجتماعية تتضمن كافة خصائص الأفراد والأسر المستحقة للدعم وبحيث يتم تتبعها زمنياً بما يسمح بتنقية قوائم المستحقين بشكل مستمر وإضافة مستحقين جدد حال استلزم الأمر ذلك.

وقد لعبت شبكات الأمان الاجتماعي القوية دوراً مهماً في تمكين عدد من الدول العربية من مساندة الأسر والأفراد المستحقين للدعم خلال فترة جائحة كوفيد-19، وساهمت في التخفيف من التبعات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على تلك الفئات، وأظهرت ديناميكية ملموسة في التعامل مع المستجدات التي فرضتها الجائحة ولعل من أهمها إمكانية توسيع نطاق المستفيدين من الدعم في إطار هذه الشبكات ليشمل العمالة غير الموسمية خلال فترة الجائحة.

وفي ظل تركيز العديد من هذه الشبكات على آليات الدعم النقدي المشروط، تمكنت بعض الدول العربية من تحسين مستويات معيشة الفئات المستحقة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ربط الحصول على الدعم النقدي بانتظام التحاق أبناء الأسر المستحقة بالتعليم أو بالانتظام في الحصول على الخدمات الصحية وغيرها من شروط الحصول على الدعم التي ساعدت على زيادة مستويات العائد الاجتماعي والاقتصادي من

تلك الشبكات. كما تميزت هذه الشبكات كذلك بتركيزها مؤخراً على بناء مقدرات الأسر المستحقة للدعم من خلال توفير التدريب لتلك الأسر أو تمكينها من تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة. بالتالي العمل على تعزيز الاعتماد على الذات والاستقلالية المالية لتلك الأسر من خلال التركيز على مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحويل الأسر من أسر معوزة إلى أسر مستقلة مالياً من خلال الدور القوي لشبكات الأمان الاجتماعي.

كما ترافق مع هذه الإصلاحات سياسات شاملة لإصلاح قطاعات الطاقة في الدول العربية، تم بمقتضاها تبني سياسات تعديل تسعير منتجات الطاقة بما يسمح باسترداد التكلفة، وتعزيز مستويات الاستثمار والربحية، إضافة إلى سياسات موازية كذلك لتشجيع مصادر الطاقة المتجددة وفق الاستراتيجيات والرؤى المختلفة التي تبنتها الدول العربية مؤخراً والتي تستهدف زيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في الدول العربية إلى ما يتراوح بين 30 و50 في المائة مستقبلاً.

وفي ظل الإصلاحات المنفذة لنظم الدعم السلعي، شهدت كلفة تلك البرامج انخفاضاً ملموساً وهو ما خلق وفورات انعكست إيجاباً على موازنات عدد كبير من الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بدعم الطاقة، حيث تشير الإحصاءات المتاحة إلى تراجع مخصصات دعم إنتاج واستهلاك الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في إحدى عشرة دولة عربية ما بين عامي 2015 و2020، بما ساهم في تحقيق وفورات تقدر بنحو نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط على مستوى هذه الدول، فيما ترتفع وفورات إصلاح دعم الطاقة كنسبة من الناتج بشكل كبير في الدول العربية التي نفذت إصلاحات ناجحة لدعم الطاقة والمشمولة في سياق هذا التقرير، لتصل إلى نحو 5.1 نقطة مئوية في السعودية، و4.4 نقطة مئوية في البحرين، و3.1 نقطة مئوية في مصر [28].

شكل (14). نسبة مخصصات دعم إنتاج واستهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية (2015 و2020) (%)

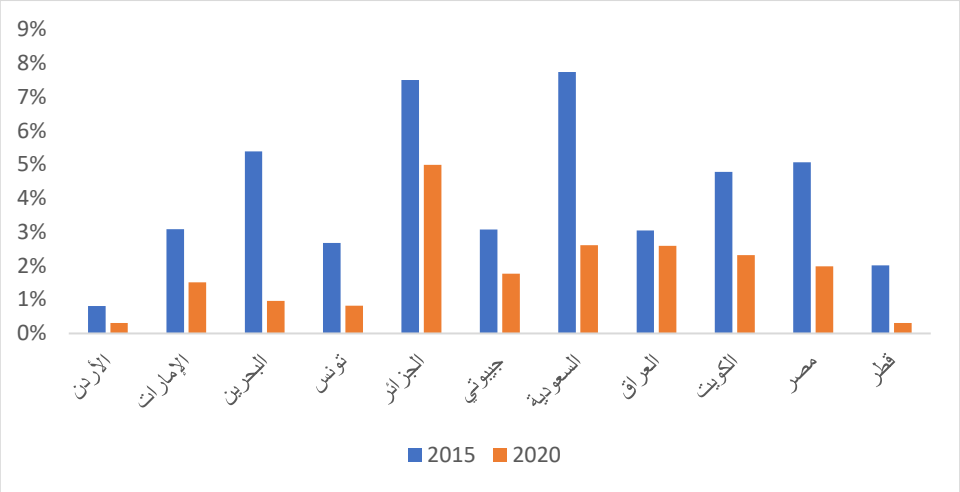

Source: Our World in Data, (2022).

[28] Our World in Data, (2022). "Fossil-fuel subsidies (consumption and production) as a proportion of total GDP".

على مستوى الموازنات العامة، نتج عن إصلاحات نظم الدعم السلعي مكاسب تمثلت في خفض نسبة الإنفاق على الإعانات إلى إجمالي الإنفاق العام، وبالتالي ترشيد الإنفاق العام، وهو ما أدى إضافة إلى إصلاحات تعزيز جانب الإيرادات العامة إلى تراجع مستويات العجوزات في الموازنات العامة للدول التي تبنت هذه الإصلاحات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016-2021)، وهو ما يشير إلى نجاح تلك الإصلاحات في توسيع الحيز المالي المتاح لتلك الدول، وهو ما يتضح من تراجع مستويات عجز الموازنة العامة في هذه البلدان التي طبقت إصلاحات نظم الدعم السلعي نتيجة دور تلك الإصلاحات في ترشيد الإنفاق العام.

شكل (15). تطور نسبة الإنفاق العام وعجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توجهت إلى إصلاح نظم الدعم السلعي (2012 -2020) (%)

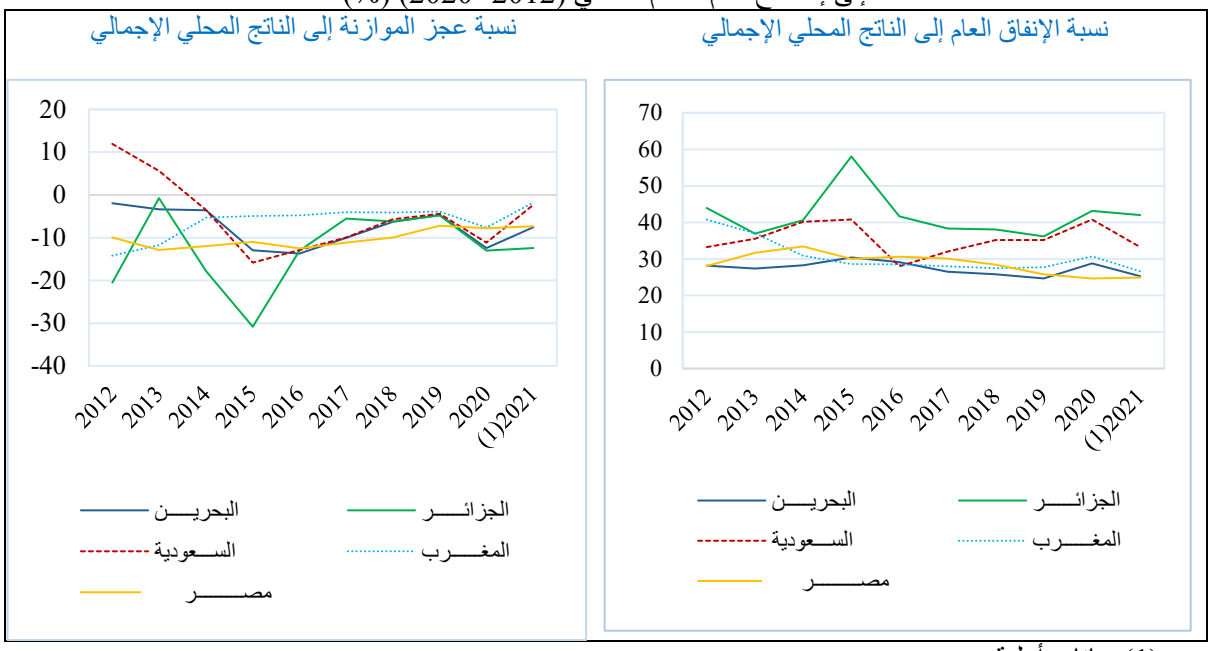

(1) بيانات أولية.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

في ضوء ما سبق، خلص التقرير إلى عدد من الدروس المستفادة والانعكاسات على صعيد السياسات نوردها على النحو التالي:

- أهمية تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة في إطار خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة يتم بمقتضاها التسعير العادل لمنتجات الطاقة بما يسمح باسترداد التكلفة وتحقيق عائد يساعد على تعزيز الطاقات الإنتاجية.
- التدرج في تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة بالبدء بمصادر الطاقة الأكثر استخداماً من قبل الشرائح الأعلى دخلاً، وإرجاء إصلاحات مصادر الطاقة الأكثر أهمية بالنسبة لمحدودي الدخل إلى نهاية البرنامج وإلى حين يتوفر الوقت الكافي للدولة لتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وتتاح الفرصة للأسر والشركات لتتكيف بشكل أكبر مع تلك الزيادات.
- الاستفادة من آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى السوق بما يسمح بتسعير منتجات الطاقة وفقاً للعرض والطلب مع إمكانية تبني هذه الآلية كذلك في تسعير الغاز الطبيعي، والاستفادة من المرونة التي يتيحها استخدام هذه الآلية في أوقات الأزمات الاقتصادية، كما يمكن أن يعول عليها كآلية انتقالية في بعض البلدان، تمهد للتعديل في أسعار منتجات الطاقة وصولاً للتحرير الكامل للأسعار. كما أن تبني هذه الآلية يساعد في حد ذاته على استمرارية مواصلة إصلاح دعم الطاقة وضمان عدم ارتداد هذه الإصلاحات بشكل كبير.

- أهمية شبكات الأمان الاجتماعي كآلية للوقاية من الصدمات الاقتصادية، ومواجهة الأزمات الاقتصادية، وتخفيف عبء تكاليف الإصلاح على الفئات الهشة، وكبديل أكثر كفاءة لنظم الدعم السلعي المُعمم.
- أهمية توجيه الوفورات الناتجة عن إصلاح نظم الدعم السلعي إلى تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاق شموليتها للفئات المستحقة، ذلك عن طريق تخصيص نسب محددة من هذه الوفورات لدعم المخصصات المالية الموجهة إلى هذه الشبكات على غرار التجربة المصرية التي تم في إطارها تخصيص نسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن وفورات إصلاح نظام دعم الطاقة سنوياً لتعزيز الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي.
- التحول إلى نظم الدعم النقدي المشروط بما يسمح بتحسين مستويات معيشة الفئات الفقيرة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لاسيما فيما يتعلق بربط الدعم بتحسين مستويات النفاذ إلى التعليم والصحة والتدريب وأسواق العمل.
- تبني نظم دقيقة للاستهداف وفق معايير وأسس واضحة للاستهداف على المستوى القومي يتم تطبيقها استناداً إلى قواعد بيانات شاملة وسجلات اجتماعية قومية تتضمن كافة البيانات الخاصة بالمستهدفين وفق ما هو متاح من كافة مصادر البيانات من الجهات المعنية على مستوى الدولة، وتنقيح هذه القوائم بشكل دوري بما يضمن شموليتها للمستحقين من خلال المراجعات الدورية لمعايير الاستقصاء او الاستحقاق بالاستفادة من الدور المحوري للجمعيات الأهلية في هذا الإطار.
- الاستفادة من فرص التحول الرقمي في الربط الإلكتروني لقواعد البيانات ذات الصلة على المستوى القومي ومن التحويل الإلكتروني للأموال لمستحقي الدعم عبر حساباتهم المصرفية أو المحافظ الرقمية المتوفرة من خلال الهواتف الجوالة بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي.
- المراجعة الدورية لنظم تسعير إنتاج واستهلاك الطاقة بما يساعد على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة ودراسة مدى إمكانية التحول لاستخدام نظم تسعير الكربون في الدول العربية بهدف الحد من مستويات الاحتباس الحراري وبالتالي التحرك تدريجياً نحو الوفاء بمستهدفات خفض الانبعاثات الحرارية في الدول العربية بما يتماشى مع اتفاق باريس للمُناخ.
- تبني حوافز ضريبية وغير ضريبية لتشجيع إنتاج الطاقات المتجددة لبلوغ المستهدفات المستقبلية، لمساهمة تلك المصادر في مزيج الطاقة للدول العربية لمستويات تتراوح بين 30 و50 في المائة وفق الرؤى الوطنية المتبناة مؤخراً.
- تبني استراتيجية اتصال مكثفة للترويج لأهمية إصلاحات نظم الدعم السلعي لحشد دعم شعبي واسع النطاق، بحيث يطلع الجمهور على تكلفة السياسات الحالية وفوائد الإصلاح، بما في ذلك كيفية تمويل التكاليف ووفورات الميزانية المتولدة لتمويل الإنفاق ذي الأولوية العالية أو تقليل الديون، وهو ما يعتبر متطلباً أساسياً لنجاح إصلاحات دعم الطاقة، حيث تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي إلى أن غياب وجود استراتيجية فعالة للاتصال كان سبباً في عدم نجاح 60 في المائة من برامج إصلاح دعم الطاقة (17 من أصل 28 برنامجاً تم دراستها). كما أن احتمالية النجاح تضاعفت ثلاث مرات تقريبًا مع توفر الدعم العام القوي والتواصل العام الاستباقي[29].

[29] IMF, (2014). "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa Recent Progress and Challenges Ahead".

المصادر

المصادر باللغة العربية

- الأمم المتحدة، (2020). " الأمين العام يشدد على الحاجة إلى التعجيل أكثر في تحقيق الحياد الكربوني"، نوفمبر.
- الشركة السعودية للكهرباء، (2020). " السعودية للكهرباء توقّع اتفاقية مع الحكومة ممثلة بوزارة المالية لمعالجة صافي الالتزامات المالية المستحقة للحكومة على الشركة"، نوفمبر.
- صندوق النقد الدولي، (2018). " المملكة العربية السعودية تقرير القضايا المختارة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2018"، التقرير القطري رقم 18/264.
- صندوق النقد الدولي، (2022). " المملكة العربية السعودية: البيان الختامي الصادر عن خبراء الصندوق بشأن بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2022"، يونيو.
- صندوق النقد العربي، (2022). "قاعدة البيانات الاقتصادية".
- د. محمد إسماعيل، ود. هبة عبد المنعم، (2015). "إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البحرين، (2021). " بيان صادر عن اجتماع أصحاب المعالي وزراء مالية المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة مع معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين بخصوص تطورات برنامج التوازن المالي لمملكة البحرين"، أكتوبر.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البحرين، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.
- وزارة المالية، الجزائر، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.
- وزارة المالية، المملكة العربية السعودية، (2017). "بيان الميزانية العامة للدولة عام 2017".
- وزارة المالية، مصر، (2022). "نسخة المواطن من البيان المالي 2020-2021".
- وزارة المالية، المغرب، (2022). " صندوق النقد العربي: استبيان تقرير نافذة على تقرير الإصلاح"، الإصدار الرابع.

المصادر باللغة الإنجليزية

- Business for Nature, (2022). “Global destruction of nature being subsidized by $1.8 trillion annually”, Feb.
- Gasper, V. (2021). “A Proposal to Scale Up Global Carbon Pricing”, IMF BLOG, June.
- IIF, (2021). “Global Debt Monitor”, Q4.
- IMF, (2014). “Subsidy Reform in the Middle East and North Africa Recent Progress and Challenges Ahead”.

- IMF, (2017), "Arab Republic of Egypt: First Review Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility and Requests for Waivers for Nonobservance and Applicability of Performance Criteria-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the Arab Republic of Egypt", Sep.
- IMF, (2022). "Global Debt Database".
- Net Zero Tracker, (2022). Visited on: 18-02-2022, Available at: https://www.climatewatchdata.org/net-zero-trackerWorld Bank, (2022).
- Parry, J. et al. (2021), "Proposal for an International Carbon Price Floor among Large Emitters", IMF Staff Climate Note, June.
- Per Pinstrup-Andersen, Ed, "Food subsidies in developing countries: costs, benefits, and policy options", International Food Policy Research Institute.G20, Italian Presidency, (20210. "Update On Recent Progress in Reform of Inefficient Fossil-Fuel Subsidies That Encourage Wasteful Consumption 2021", July.
- World Bank, (2017). "Energy Subsidy Reform Facility (ESRF): Egypt", March.
- World Bank, (2022). "World Development Indicators Database".